



السيولة المصرفية وامكانية استثمارها في تعزيز الملاحة المالية لعدد من المصارف التجارية في العراق

أ.د. مناهل مصطفى عبد الحميد
جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد / قسم
الاقتصاد
07716291936

الباحث / حسن عبد نزال كاظم
مصرف الرشيد / الادارة العامة / وحدة
الدفع الالكتروني
07710635081

Published :27/11/2019

Accepted 2/2/2020

Received :April / 2020

هذا العمل مرخص تحت اتفاقية المشاع الابداعي نسب المصنف - غير تجاري - الترخيص العمومي الدولي 4.0
[Attribution-NonCommercial 4.0 International \(CC BY-NC 4.0\)](https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/)



مستخلص البحث¹

تعد المصارف التجارية من اهم اركان النظام المصرفي ومن العناصر الاساسية المهمة في بناء الاقتصاد، ويأتي هذا من خلال دورها كمؤسسات ايداعية ووسيلة بين جهات العرض والطلب، هذا بالإضافة الى الخدمات المصرفية الحديثة وانظمة المدفوعات التي تزيد من كفاءة وفعالية النشاط الاقتصادي، لذلك نجد ان مؤشرات السيولة المصرفية والملاحة المالية العالية من المؤشرات المهمة التي تعكس نشاط المصارف التجارية والتي في نفس الوقت قد تعكس صورة مضللة عن وضع المصارف التجارية من حيث مدى متانة ميزانياتها العمومية ومدى التزامها بتعليمات ومعايير البنك المركزي، فهل هذه المؤشرات هي ناجمة عن سياسات مثلى لهذه المصارف، او انها سياسات مرتبكة، او انها كمحصلة لوضع الاقتصاد المحلي السائد، لذلك تعد السيولة المصرفية هي بمثابة العمود الفقري لعمل المصارف بل يتوقف عمل المصارف عليها والتي تنعكس على وضع ملاحتها المالية وديمومتها واستمرارها، هذه الاهمية قادتنا الى اختيار موضوع الدراسة. وللوقوف على هذه المشكلة ومحاولة ايجاد الحلول لها، هدفت هذه الدراسة الى تحديد امكانية استثمار السيولة المصرفية من اجل تعزيز الملاحة المالية للمصارف التجارية، وقد اجريت هذه الدراسة على عينة من المصارف التجارية العراقية، شملت ثلاثة مصارف منها مصرفين خاصين ومصرف حكومي. وللفترة من 2011 ولغاية 2017، وقد تم الاعتماد على المزج بين المنهجين الاستقرائي والاستنباطي وكذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على البيانات والمعلومات الخاصة بالمصارف الحكومية والخاصة والمأخوذة من الجهات الرسمية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي وسوق العراق للأوراق المالية. ولقد توصل الباحث في نهاية دراسته الى مجموعة من الاستنتاجات من بينها أن المصارف التجارية الحكومية والخاصة تعاني من محدودية النشاط الائتماني والاستثماري، مما سبب في ارتفاع نسب السيولة النقدية والاصول السائلة على حساب الاصول الاخرى، وهذا بطبيعة الحال يعني تراكم الاموال السائلة غير المدرة للدخل لديها مما اثر وبشكل كبير على ملاحتها المالية، وتكونت لديها ملاحة مالية وهمية غير حقيقية (phantom solvency) وهذا بالنتيجة يعكس تخوف هذه المصارف من توظيف سيولتها في مجالات استثمارية وانتمائية مختلفة تتضمن نوع من المخاطرة.

المصطلحات الرئيسية للبحث / السيولة المصرفية ، الملاحة المالية

¹ بحث مستل من رسالة ماجستير / السيولة المصرفية وامكانية استثمارها في تعزيز الملاحة المالية لعدد من المصارف التجارية في العراق/ جامعة بغداد/كلية الادارة والاقتصاد.

المقدمة

تعد المصارف التجارية ركيزة الاقتصاد وما لها من دور مهم في جميع النظم المالية الحديثة حيث أنها تمثل جسراً يتم عن طريقه نقل سياسات الدولة المالية والنقدية الى الاقتصاد، ويكون ذلك عن طريق العمليات التمويلية التي تقوم بها المصارف لمختلف القطاعات الاقتصادية بالإضافة الى الخدمات المصرفية الحديثة وانظمة المدفوعات والتي تزيد من كفاءة النشاط الاقتصادي وتحسن بيئة العمل، ولكي تقوم هذه المصارف بهذا الدور الفعال في النشاط الاقتصادي هو ان تحقق هدفها الاساسي وهو تحقيق اقصى الارباح وبأمان، والذي يؤدي بدوره الى استمرار اداءها ونموها وتطورها، ويتم ذلك عن طريق استثمارها لسيولتها بالشكل الذي يعزز من ملاعتها المالية لكي يواجه مختلف المخاطر، اذا ان النظام المصرفي الرصين هو الذي يعكس قدرة وملاءة عالية والتي تكون على شكل ثروة صافية موجبة، لذلك فإن موضوع السيولة المصرفية والملاءة المالية تعدان من المواضيع المهمة في المصارف التجارية بشكل عام وحتى على مستوى عملها اليومي، وتعتبر من اهم التحديات التي تواجه عمل المصارف وذلك لصعوبة الموازنة بين متطلبات السيولة الواجب الاحتفاظ بها، وبين استثمار السيولة في مجالات تحقق عائد على المصرف وتعزز من ملاعتها المالية وهذا امر ضروري، فاذا ما احتفظ المصرف بسيولة تفوق حاجته ينتج عن ذلك حالة الاستخدام غير الامثل للسيولة وهدر الفرص البديلة للاحتفاظ بالسيولة، ومن ثم لا يعزز ذلك الملاءة المالية للمصرف، الا ان القيام بالعمليات التمويلية لا يتم على حساب التضحية بالسيولة التي تحتفظ بها المصارف والالزمة للوفاء بالتزاماتها المستحقة والذي قد يعرضها الى مشاكل التعسر وعدم القدرة على السداد، ومن ثم زعزعة الثقة بالمصرف من قبل الزبائن من جهة ومن قبل المؤسسات الرقابية من جهة اخرى.

في العراق والذي يمتلك عدداً من المصارف التجارية (رغم انخفاض درجة الكثافة المصرفية) التي يعول عليها ان يكون لها دور فعال في النشاط الاقتصادي وفي عملية التنمية الاقتصادية فأنها ليس بمعزل عن هذه التحديات، هذا بالإضافة الى ما تعانيه من ضعف في الإمكانيات ومحدودية التطور والتوسع في نشاطها، فضلاً عن بيئة العمل المصرفي التي يسودها ضعف الوعي المصرفي والتكؤ في إدارة السياسات المصرفية.

مشكلة الدراسة : هنالك ضعف في توظيف سيولة المصارف التجارية في اوجه الاستثمار المختلفة مما يؤدي الى تراكمها وضياح الفرص البديلة، مما يفرض ضغوط مالية على هذه المصارف.

اهمية الدراسة:-

تأتي أهمية الدراسة من أهمية القطاع المصرفي وما له من دور في الاقتصاد من خلال توجيه توظيف السيولة نحو الاستثمارات المختلفة في الاقتصاد وتقديم الخدمات المصرفية والذي سيؤدي الى دفع عجلة الاقتصاد والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، كذلك أهمية متغيرات الدراسة التي تتمثل بالسيولة المصرفية والملاءة المالية بوصفها متغيرات اساسية في العمل المصرفي، ومتغيرات تحمل جدل في تحديد طبيعة العلاقة بينهما، أهمية التعرف على مقدار وطبيعة السيولة المصرفية التي تمتلكها المصارف التجارية في العراق وكذلك وضع ملاعتها المالية. واخيراً أهمية التعرف على سياسات توظيف السيولة المصرفية سواء الائتمانية او الاستثمارية و مدى انعكاسها على الملاءة المالية للمصارف التجارية في العراق.

فرضية الدراسة:- تنطلق فرضية الدراسة من ان ((ان المصارف التجارية في العراق تحتفظ بسيولة كبيرة وبشكل مفرط بسبب ضعف توظيفها في مجالات الاستثمار المختلفة، الامر الذي انعكس على ملاعتها المالية بصورة سلبية))

هدف الدراسة:- تهدف الدراسة الى الاتي :-

- 1- عرض وتحليل السيولة المصرفية ومكوناتها في المصارف التجارية.
- 2- تحليل السياسات الاستثمارية والائتمانية للمصارف التجارية.
- 3- تحليل مؤشرات الملاءة المالية في المصارف التجارية.
- 4- تحليل مدى التفاعل بين السيولة المصرفية والملاءة المالية
- 5- تسليط الضوء على مدى التزام المصارف التجارية في العراق بالمعايير الخاصة بالبنك المركزي العراقي فيما يخص السيولة المصرفية والملاءة المالية.

منهجية الدراسة : من اجل تحقيق اهداف الدراسة واثبات صحة الفرضية فقد تم الاعتماد على المزج بين المنهجين الاستقرائي والاستنباطي وكذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على البيانات والمعلومات الخاصة بالمصارف الحكومية والخاصة والمأخوذة من الجهات الرسمية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي وسوق العراق للأوراق المالية .

حدود البحث :- وتمثلت الحدود المكانية للدراسة في اختيار عينة من المصارف التجارية العراقية المتمثلة بمصرف الشرق الاوسط للاستثمار ومصرف المنصور للاستثمار كمصارف خاصة، ومصرف الرشيد كمصرف حكومي. وذلك لمراعاة التنوع في اختيار مصرف حكومي، ومصرفيين خاصين، كما وقد تم اعتماد اختيار هذه العينة ايضاً على مدى نشاط المصرف وعلى حجم رأس المال ومدى تأثيره في الاقتصاد ومدى مساهمته في الاستثمارات، وكذلك لإمكانية الحصول على التقارير السنوية، واقتصر البحث على الفترة من (2011-2017)، وهي (7) سنوات اذ ان هذه المدة جيدة لتعكس نشاط هذه المصارف. هيكلياً البحث:- لغرض الإحاطة التفصيلية بكل جوانب البحث فقد قسم إلى مبحثين، تناول المبحث الأول الجانب المفاهيمي للسيولة المصرفية والملاءة المالية ، فيما جاء المبحث الثاني بعنوان تحليل العلاقة بين السيولة المصرفية والملاءة المالية. وأخيراً اختتم البحث ببعض الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول / الجانب المفاهيمي

أولاً:- السيولة المصرفية :

مفهوم السيولة المصرفية : تعددت مفاهيم السيولة اذ بات هنالك اكثر من زاوية ينظر بها اليها، فالسيولة بالمفهوم المطلق تعني النقود، اما السيولة بالمفهوم الفني فتعني قابلية الاصل للتحويل الى نقد بسرعة وبدون خسائر، حيث ان عملية الاحتفاظ بالنقود والاصول السائلة تهدف الى اداء الالتزامات المستحقة ، اما السيولة بالمفهوم المجرد تتمثل في القدرة على مواجهة الالتزامات المستحقة الاداء سواء كانت هذه الالتزامات متعاقد عليها او الالتزامات غير متعاقد عليها (عرضية)، لذلك فان السيولة تعد مفهوم نسبي للعلاقة بين النقد والاصول سريعة التحويل الى نقد وبدون خسارة من جهة وبين الالتزامات المستحقة من جهة اخرى (AbdelHamid,2008:230)، كما هنالك مفهوم زمني للسيولة، على الرغم من ان السيولة تمثل ببساطة القدرة على الحصول على النقد عند الحاجة. يمكن ايضا تحديد السيولة كأداة لشراء الوقت اذ من المهم ان تكون السيولة عند الحاجة أي دالة للزمن أي لا يمكن النظر للسيولة من الناحية الكمية فقط وانما المهم هو الوقت الذي يتطلبه الاصل للتحويل الى نقد (Adalsteinsson, 2014:23)، كما عرفها (Howells & Bain, 2007:9) بأن السيولة تمثل السرعة والراحة التي يمكن من خلالها تحويل الاصل الى نقد مقابل كلفة معينة. وتعرف السيولة بأنها كمية ما تحتفظ به اي منشأة مالية من نقد او موجودات تتسم بسيولة عالية وتمتلك قابلية للتحويل الى نقد وبدون خسائر، حيث يكون الغرض منها هو تسديد الالتزامات المستحقة الاداء على هذه المنشأة المالية وبدون اي تأخير (Al-Husseini, Al-Douri,2008:93).

اما مفهوم السيولة المصرفية او السيولة في القطاع المصرفي فأنها لا تختلف من حيث الجوهر عن المفهوم العام للسيولة في اي منشأة مالية بقدر خصوصية العمل المصرفي والقائم على عنصر السيولة، وتعرف لجنة بازل للسيولة المصرفية بأنها "قدرة البنك على تمويل الزيادة في الموجودات والوفاء بالالتزامات عند استحقاقها، من دون تكبد خسائر غير مقبولة." (Basel, 2008b: 1). ويعرفها Hempel بأنها تتمثل بمدى قدرة المصرف في مواجهة التزاماته المتمثلة في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وفي الوقت نفسه قدرته على تلبية طلبات الائتمان التي يحتاجها المقترضون مقابل مصادر السيولة الفعلية لدى المصرف او المحتملة التي من الممكن الحصول عليها (Hempel & Simonson, 1999 : 66).

2- اهمية السيولة المصرفية

للسيولة اهمية كبيرة بالنسبة للمصارف التجارية اكثر من غيرها من المؤسسات المالية الاخرى كالمصارف المتخصصة وشركات التأمين، ويرجع الى سببين الاول ان نسبة مطلوباتها النقدية الى مجموع مواردها كبير جداً، الثاني ان قسماً كبيراً جداً من مطلوباتها قصيرة الاجل (Al-Dulaimi,1990:202) . وتنطلق اهمية السيولة للمصارف من طبيعة عملها حيث ان هذه المصارف تعتمد في تمويلها بشكل اساسي من موارد خارجية (ودائع الجمهور) والتي يجب ان تكون حاضرة للاستجابة لطلبات السحب عليها ، هذا الامر يجعل من عملية التخطيط للسيولة والتنبؤ بها من العناصر المهمة في العمل المصرفي سواء لعمليات السحب او الابداع، وعكس ذلك قد يؤدي الى موقف سيولة غير ملائم مما قد يخلق فائض او عجز في سيولة

المصرف (Al-Shammari,2014:458)، لذلك تُعد السيولة المصرفية عاملاً رئيساً في القطاع المصرفي لأن المصارف تحتاج إلى ضمان الاحتفاظ بالقدر الكافي من النقود أو الأصول الأخرى السائلة للوفاء بالتزاماتها، وبشكل عام يجب أن يكون المصرف قادراً وبشكل دائم على مواجهة أوجه القصور أو التغيرات العادية (المتوقعة) وغير العادية (غير المتوقعة) في التدفقات النقدية، لذلك ينبغي على المصرف الذي يعاني من مشكلة سيولة أن يتحرك بسرعة وسرية لمواجهة أي نقص في سيولته، إذا كانت المؤسسات أو المودعين الآخرين يدركون أن المصرف يعاني من نقص السيولة، فقد يؤدي إلى حدوث تدافع على المصرف وربما يؤدي إلى الإفلاس (Casu & Other, 2015:302).

3- مصادر اموال المصرف التجاري

قبل التطرق الى مصادر السيولة المصرفية والعوامل المؤثرة بها سنتطرق الى مصادر اموال المصرف التجاري، لكي نتوضح لدينا كيف تتشكل مكونات السيولة لدى المصرف وكيف تتفاعل العوامل المؤثر بها، وكذلك لفهم طبيعة عمل المصرف التجاري، نبدأ بالنظر في الميزانية العمومية للمصرف والتي تتمثل من خلال المعادلة الآتية :-

مجموع الأصول = مجموع الخصوم + رأس المال
الميزانية العمومية للمصرف هي قائمة بمصادر اموال المصرف (الخصوم ورأس المال) والاستخدامات التي توضع فيها الأموال (الأصول). حيث تحصل المصارف على الأموال عن طريق الودائع أو الاقتراض. ثم تستخدم هذه الأموال للحصول على الأصول مثل القروض والأوراق المالية. تحقق المصارف أرباحاً عن طريق اكتساب فوائد على أصولها من القروض والأوراق المالية التي تزيد عن الفائدة والمصاريف الأخرى على التزاماتها. وان الفرق بين موجودات (الأصول) المصرف ومطلوباته (الخصوم) يتمثل برأس المال، تظهر الميزانية العمومية المبسطة المستخدمة من قبل جميع المصارف التجارية والتي يجب ان تكون متساوية كما في المخطط رقم (1-1) الاتي (Mishkin,2016,232) :-

المخطط (1-1) الميزانية الافتراضية للمصارف

الخصوم (مصادر الاموال)	الاصول (استخدامات الاموال)
<ul style="list-style-type: none"> - الودائع (تحت الطلب ، التوفير ، زمنية) *** - الاقتراض *** - رأس المال *** 	<ul style="list-style-type: none"> - الاحتياطيات والبنود النقدية *** - السندات الحكومية والأوراق المالية الأخرى *** - القروض (صناعية ، تجارية ... الخ) *** - اصول أخرى (رأس المال المادي) ***
المجموع *****	المجموع *****

Source:- Frederic S.Mishkin, The Economics of Money Banking and Financial Markets, Vice President, Business Publishing, Eleventh Edition Global Edition, 2016:233

أولاً- الخصوم:- تحتاج المصارف إلى الاموال (Sources of Funds) لتدعيم عملياتها والتي تحصل عليها من المدخرين أو من الاقتراض من الأسواق المالية، ولإغراء الأفراد والشركات لإيداع أموالهم في المصرف، تقدم المصارف مجموعة من حسابات الودائع التي توفر مجموعة من الخدمات منها الحفظ والمحاسبة، فضلاً عن أنظمة المدفوعات المختلفة، وكذلك سعر الفائدة على هذه الودائع (Cecchetti & Schoenholtz, 2015:299)، وتقسم الخصوم الى الودائع والاقتراض ورأس المال كما ورد في الميزانية العمومية المبسطة والآتية :-

أ- الودائع:- تقدم المصارف للمدخرين نوعين من الودائع بشكل عام ،الاولى تتمثل بالودائع القابلة للمراجعة (checkable deposits) التي يمكن سحبها من قبل المودع عن طريق كتابة الصكوك، وتسمى هذه الودائع أيضاً بودائع المعاملات (transaction deposits)، تأتي الودائع القابلة للمراجعة في العديد من الأصناف، والتي يتم تحديدها إما من خلال الأنظمة المصرفية أو برغبة إدارة المصرف في تخصيص الحسابات التي يقدمونها لتلبية احتياجات الأفراد والشركات، تعد ودائع تحت الطلب (Demand deposits) من أهم أنواع ودائع المعاملات، الودائع تحت الطلب هي ودائع قابلة للسحب كما ان المصارف لا تدفع الفائدة عنها حيث يجب على المصارف الوفاء بجميع هذا الودائع عند الطلب نقداً وعلى الفور، ومن ثم فإن هذه الودائع تمثل موجودات للأفراد والشركات بالرغم من انها لدى المصارف حيث تمثل التزامات عليها (O'Brien,2012:282&Hubbard). أما النوع الآخر من الودائع والذي يتمثل بالودائع لغير المعاملات (Nontransaction Deposits) والتي تمثل المصدر الرئيس لأموال المصرف، حيث لا يمكن لأصحاب هذه الودائع سحبها عن طريق الصكوك ومن ثم تمثل نوعاً من مصادر التمويل المستقر، ولكنة يتضمن تكلفه على المصرف تتمثل بمقدار سعر الفائدة عليها. وتمثل نسبة مجمل الودائع الى اجمالي الخصوم ما يقارب (60%) كنسبة جيدة لدور الودائع كمصدر تمويل مهم (Mishkin& Eakins,2012:400-401).

ب- الاقتراض:- تحصل المصارف أيضاً على الأموال عند الحاجة اليها عن طريق الاقتراض من المصارف الأخرى أو السوق المالية أو من خلال البنك المركزي وتشكل ما نسبته تقريباً (30%) من اجمالي الخصوم، تسمى القروض من البنك المركزي بقروض الخصم (discount loans). كما ان المصارف تقترض وتقرض بعضها البعض من خلال سوق ما بين المصارف حيث ان المصارف تقترض من احتياطات المصارف الأخرى الموجودة لدى البنك المركزي من خلال ما يعرف بالاستثمار الليلي، بذلك أصبح الاقتراض من أكثر المصادر المهمة لأموال المصرف (Mishkin& other, 2013:207).

ج- رأس المال:- يمثل رأس مال المصرف الفقرة الأخيرة على الجانب الايسر (الخصوم) من الميزانية العمومية والذي يمثل أيضاً صافي قيمة المصرف، وهو يساوي الفرق بين إجمالي الأصول والخصوم. والذي يمثل ما نسبته تقريباً (10%) من اجمالي الخصوم، كما يمكن للمصارف زيادة رأسمالها عن طريق بيع الأسهم الجديدة أو من الأرباح المحتجزة. كما ان رأسمال المصرف هو بمثابة الوسادة التي تتكأ عليها المصارف مقابل انخفاض قيمة أصوله، إذ ان انخفاض قيمة أصول المصرف يعرضه لمخاطر الإفلاس، وهو ما يحدث عندما يكون لدى المصرف التزامات تتجاوز الأصول، وهذا الامر قد يجبر المصرف على التصفية (Mishkin,2016,234).

ثانياً- الأصول:- ان هدف تحقيق الارباح في اي مصرف تجاري يرتبط بجانب الأصول، إذ ان في هذا الجانب يتحقق التوظيف وتتعدد الاستخدامات، يستخدم المصرف الأموال التي اكتسبها عن طريق إصدار الالتزامات للحصول على الأصول المدرة للدخل، ولكن مع ذلك يجب مراعاة الاحتياط عند اختيار الأصول وتحديد الاولويات أو توزيع الموارد بين مختلف بنود الأصول، إذ ان ذلك يرتبط بعنصر المخاطرة، وعدم القدرة على السداد أو استرجاع الأموال التي تم توظيفها والتي هي في الحقيقة تعود الى زبائن المصرف (الودائع) (ابو شاوور، مساعدا، 2011: 198-199). وتشتمل الأصول كما ورد في الميزانية العمومية على مكونات السيولة وكذلك التوظيفات النقدية الأخرى.

4- مكونات السيولة المصرفية

تعد مكونات السيولة ومدى توفرها من الاهداف الاساسية لكل مصرف من المصارف التجارية ، وحيث ان لها مجموعة من المصادر المالية التي تعد عاملاً لتغذية السيولة في هذه المصارف وتنميتها، وعليه يمكن تقسم المكونات المالية للسيولة الى جزئين :-

الجزء الاول :-الاحتياطيات الأولية (Primary Reserve) :- هي الأصول الأكثر سيولة في المصرف، والغرض الاساسي منها هو توفير الاموال لمواجهة سحبيات المودعين ومواجهة الالتزامات اليومية، كما ان هذه الاحتياطيات لا تحقق اي عائد جراء الاحتفاظ بها أو قد تحقق عائد ولكن بمعدلات فائدة منخفضة. ونتيجة لذلك تحتفظ المصارف بجزء صغير فقط من إجمالي الأصول كاحتياطيات أولية والتي تقدر تقريباً (10%) من اجمالي الأصول (Ball, 2011:256-257)، كما ان المصارف بإمكانها ان تستخدم هذه الاحتياطيات متى شاءت من دون اي عائد أو اية خسارة تذكر (Al-Shammari,2012:437) ، وهذه الاحتياطيات بالنظر الى كونها موجودات نقدية ولا تحقق اي عائد للمصرف، لذلك فإن الغرض الاساسي منها هو توفير درجات سيولة عالية للمصرف (Haddad, Hathlol,2008:152) وتشتمل الاحتياطيات الأولية ما يأتي :-

أ-النقد في الصندوق

- ب- الاحتياطات لدى البنك المركزي
ج- الارصدة لدى المصارف المحلية الاخرى
د- الارصدة لدى المصارف الاجنبية في الخارج
هـ صكوك قيد التحصيل

الجزء الثاني:- الاحتياطات الثانوية (Secondary Reserve) :- تحتفظ المصارف بالإضافة الى الاحتياطات الاولى باستثمارات في الاوراق المالية وتعرف بالاصول الايرادية وتؤلف الاحتياطات الثانوية جزء من هذه الاصول (sayadali, Al-Essa,2004:182) وتمثل الاحتياطات الثانوية الخط الثاني لمكونات السيولة في المصارف والتي يمكن تحويلها الى احتياطات اولية بسهولة كونها تمثل استثمارات قصيرة الاجل وتمتاز بانخفاض درجة مخاطرها، كما ان درجة سيولتها عالية (Al-shabib,2012:165) وتقدر نسبة الاحتياطات الثانوية الى اجمالي اصول في الميزانية العمومية للمصارف تقريباً نسبة تفوق (20%) من اجمالي الاصول (Mishkin, Serletis,2011:317).

5- قياس السيولة المصرفية والمؤشرات المالية المستخدمة

يتم قياس سيولة اي مؤسسة مالية بما فيها المصارف التجارية من خلال قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل عند استحقاقها. وتشير السيولة إلى الملاءة المالية للمركز المالي العام للمصرف في الاجل القصير، حيث ان من غير المرغوب فيه أن يكون المصرف غير قادراً على تسديد التزاماته، لذلك من المهم وجود سيولة كافية للعمليات اليومية، لذلك يتم استخدام مجموعة من النسب المالية لقياس السيولة فإن هذه النسب يمكن أن توفر إشارات مبكرة على مشاكل التدفق النقدي وفشل الأعمال. (Gitman & Zutter, 2012:71) ومن اهم المؤشرات المالية المستخدمة في قياس السيولة المصرفية هي :-

أ- نسبة السيولة النقدية

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الارصدة النقدية، والتي بحوزة المصرف على تسديد الالتزامات المالية المستحقة، ويمكن تحديد هذه النسبة من خلال الصيغة الرياضية الاتية (Hindi,2010:412) :-

$$\text{نسبة السيولة النقدية} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{الارصدة لدى المصارف الاخرى}}{100 \times \text{الودائع وما بحكمها}}$$

ان حجم الارصدة النقدية التي تحتفظ بها المصارف يتم تحديد نسبتها عن طريق البنك المركزي، حيث كلما ازدادت نسبة السيولة النقدية ازدادت مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية المستحقة عند موعدها، وطبيعة العلاقة بين السيولة المصرفية ونسبة السيولة النقدية تكون طردية (Hindi,2010:412)، ويقصد بالودائع وما بحكمها جميع المطلوبات باستثناء رأس المال الممتلك.

ب- نسبة الاحتياطي القانوني (الالزامي)

تحتفظ المصارف بأرصدة نقدية لدى البنك المركزي وبدون فوائد، وتحدد التشريعات المصرفية الصادرة من البنك المركزي نسبة هذه الارصدة، والتي تمثل نسبة معينة من اجمالي الودائع، حيث قد يمنع البنك المركزي المصرف الذي عجز عن ايداع او الاحتفاظ بنسبة الاحتياطي القانوني الالزامي من اي قرض جديد حتى يتم استكمال مبلغ الاحتياطي، بالإضافة الى غرامة مالية تفرض على المصرف المتخلف عن الاحتفاظ بهذه النسب، ويمكن تحديد هذه النسبة من خلال الصيغة الرياضية الاتية (Al-Budeiri,2013:143-144) :-

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{100 \times \text{الودائع وما بحكمها}}$$

حيث ان زيادة هذه النسبة انما تشير الى زيادة مقدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته والعلاقة طردية بين السيولة المصرفية ونسبة الاحتياطي القانوني، ولكن هذا لا يعني زيادة هذه النسبة اكثر مما هو محدد امراً جيداً، طالما ان هذه الإيداعات لا يتم منح عليها فائدة، وبذلك يكون هنا المصرف قد اضاع فرص استثمارية للأموال المودعة والتي من الممكن ان تحقق عائد (Al-Budeiri,2013:143-144).

ت- نسبة السيولة القانونية:

تمثل هذه النسبة مقياساً لمدى قدرة الاحتياطيات الأولية والاحتياطيات الثانوية التي هي بحوزة المصارف على الوفاء بالتزامات المالية المستحقة، في جميع ظروف وحالات المصرف الاستثنائية وغيرها، كذلك تُعدّ هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعية واستخداماً في مجال تقييم كفاية السيولة، ويمكن تحديد هذه النسبة من خلال الصيغة الرياضية الآتية (Al-musawi,2015:67) :-

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطيات الأولية} + \text{الاحتياطيات الثانوية}}{100 \times \text{الودائع وما بحكمها}}$$

وتشير النسبة أعلاه إلى أنه كلما زادت نسبة السيولة القانونية، زادت السيولة، أي إن هناك علاقة طردية بين نسبة السيولة القانونية والسيولة المصرفية .

ث- نسبة التوظيف

تمثل هذه النسبة إحدى المقاييس التقليدية لقياس السيولة المصرفية، وهي تقيس مدى استخدام الودائع وما بحكمها في تلبية احتياجات الزبائن من قروض وتسليفات ، ويمكن تحديد هذه النسبة من خلال الصيغة الرياضية التالية (Al-saag, Abu Hamad,2006:10) :-

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والتسليفات}}{100 \times \text{الودائع وما بحكمها}}$$

حيث كلما ارتفعت هذه النسبة كانت مؤشراً على مقدرة المصرف على تلبية طلبات الزبائن من قروض جديدة وفي الوقت نفسه تشير الى انخفاض مقدرة المصرف على تلبية طلبات سحبيات المودعين، وأن أهمية هذه النسبة تكمن في كونها تمثل إشارة تحذير لإدارة المصرف لمراجعة سياسته الخاصة بطلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تلبية طلبات المودعين من سحبيات (Al-saag, Abu Hamad,2006:10).

ثانياً: الملاءة المالية للمصارف التجارية

1- مفهوم الملاءة المالية : ان متانة المركز المالي لأي مصرف تجاري لا يكون على اساس ما يتاح له من موارد ذاتية (راس مال) والذي يمتاز بكونه غير مرن وذلك بسبب خضوعه للسلطات النقدية وقراراتها، وانما بمدى قدرته على توفير موارد مالية من مصادر مختلفة والعمل على استثمارها بما يحقق اهداف المصرف (Tawfik,2011:73)، ولكن تعتبر الموارد الذاتية مهمة جداً للمصارف من خلال مفهوم الملاءة المالية (solvency) والذي يشير الى قدرة المؤسسة المالية على الوفاء بالتزاماتها في حالة وقف النشاط أو التصفية، كما وتشير إلى الجدوى المالية طويلة الأجل للمصارف وقدرتها على تغطية الالتزامات طويلة الأجل. يعتبر المصرف ذو ملاءة مالية إذا كان إجمالي الأصول يتجاوز إجمالي الخصوم. كما ان الملاءة المالية تمثل مشكلة طويلة الأجل أكثر من قضية السيولة التي سبق وصفها. حيث ان السيولة هي الملاءة في الاجل القصير، اما المصرف الذي لا يتمتع بالملاءة المالية فإنه يمر بما يسمى الاعسار المالي (Insolvency) وهو عكس الملاءة المالية، فإذا كان إجمالي الخصوم يتجاوز إجمالي الأصول فإن المصرف يواجه مخاطر الاعسار، تبين

مخاطر الإعسار احتمال التخلف عن السداد (Muthoni,2013:3)، وان مخاطر الإعسار تحدث نتيجة لمخاطر السيولة التي تتعرض لها المصارف التجارية خلال عملها وكذلك المخاطر الأخرى من ضمنها مخاطر سعر الفائدة، والائتمان، والعملات الأجنبية، والسوق،... وغيرها من المخاطر. ومن الناحية الفنية يحدث الإعسار نتيجة تآكل رأس المال بسبب الخسائر المتكبدة نتيجة لواحد أو أكثر من المخاطر المذكورة أعلاه. حيث ان دور رأس المال أو القيمة الصافية كأداة عزل ضد انواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف (Saunders&Cornett,2014: 606)، كما ان الملاءة المالية تمكن المصارف التجارية من تعزيز موقعها في السوق المالية، حيث ان المصرف الذي يتمتع بملاءة مالية عالية بمعنى انه يمتلك تقييم يمكنه من ان يمتلك القدرة على تأمين الاحتياجات المالية الخاصة بربانته وتحقيق الاستقرار المالي لهم، وهذا الامر بالطبع لا يؤثر فقط على قيمة المصرف السوقية وانما ايضا على علاقة الجمهور بالمصرف، ومن ثم تأثر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة (Duttweiler,2009:11).

2- مؤشرات قياس الملاءة المالية

يمكن قياس الملاءة المالية للمصارف التجارية من خلال :-

- مؤشر السيولة النقدية (Cash liquidity) والذي يعبر عن الملاءة المالية قصيرة الاجل.
- مؤشر كفاية راس المال (Capital adequacy) والذي يعبر عن الملاءة المالية طويلة الاجل والذي يمكن قياسه من خلال:-

أ- مؤشر كفاية راس المال (Capital adequacy) يمكن تعريف راس المال بأنه يمثل صافي قيمة المصرف، وهو ما يساوي الفرق بين إجمالي الأصول والخصوم، ويتكون راس مال المصرف من الاسهم العادية والاسهم الممتازة والاحتياطيات والارباح المحتجزة، حيث ان الاسهم العادية هي حق صاحب الملكية (راس المال المدفوع) والذي يمتلك حق الحصول على توزيعات الارباح بعد دفع الفوائد لأصحاب السندات والاسهم الممتازة، اما الاحتياطيات فتتمثل مال اضافي مدفوع بالإضافة الى قيمة الاسهم العادية (القيمة الاسمية)، اما الارباح المحتجزة فتتمثل ارباح متراكمة غير موزعة على مدى عدد من السنوات (Dawood,2012:108)، حيث يتسم راس المال المصرفي بالصغر النسبي مقارنة مع حجم الودائع ولذلك فإن المصارف لا تعتمد على راس المال في مزاولة نشاطها، وهذا بطبيعة الامر يعني ضعف هامش الامان بالنسبة للمودعين في امكانية استرداد ودائعهم عند تعرض المصرف لمخاطر. ومن هنا يأتي دور كفاية راس المال كمؤشر يعزز الثقة بالمصرف ويمكنها من اجتذاب ودائع كافية لتأمين احتياجاته النقدية (Fahd,2009:65)، وبناءً على اهمية راس المال فمن المهم جداً تحديد والتنبؤ بمقدار راس المال المصرفي المناسب من خلال مؤشر كفاية راس المال والذي يتناسب مع حجم المخاطر التي تتعرض لها المصارف والذي يحقق ارتياح لكل من المشرفين على ادارة المصرف وكذلك المودعين والجهات الرقابية والتي تقوم بوضع القواعد والضوابط الاجرائية التي من شأنها تحديد المقدار الامثل لراس مال المصرف التجاري (Al-Ansari,1994:199-202)، وهناك عدة مؤشرات لقياس كفاية راس المال منها:-

ب- معدل قدرة المصرف على رد الودائع:- تعتبر هذه النسبة من النسب التقليدية في حساب كفاية رأس المال، وهذا المعدل يقيس قدرة المصرف على رد الودائع من رأسماله أو عدد مرات مجموع الودائع إلى رأس المال الممتلك، ولقد كانت النسبة القياسية لهذا المعيار هي (10%) بمعنى ان الودائع تعادل عشرة اضعاف رأس المال، ولكن نظراً لكون الأهمية تكمن في كيفية استخدام الودائع أي نوعية الأصول والمخاطر المحتملة عليها، لم يعد لهذا المعدل نفس الأهمية كما في السابق، لذلك استلزم الامر ربط رأس المال بالأصول وليس بالودائع (Tawfik,2011:78-79).

ج- حقوق الملكية الى مجموع الاصول:- تشير نسبة حقوق الملكية الى مجموع الاصول الى المدى الذي ذهب اليه المصرف في الاعتماد على حقوق الملكية في تمويل الاصول، حيث ان زيادة هذه النسبة تعني حماية افضل للمودعين، وهذا بالطبع هدف السلطات النقدية المتمثلة بالبنك المركزي. الا ان هذه النسبة لا تكفي للحكم على مدى كفاية رأس المال للمصارف باعتباره خط دفاع لحماية اموال المودعين، فعندما تكون هذه النسبة متساوية بين مصرفين مختلفين فإن هذا لا يعني انهما متساويان في حجم المخاطر التي يتحملانها (Dawood,2012:114).

د- نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة للمخاطر:- تحاول هذه النسبة ربط الخطر المرتبط بالأصول المختلفة للمصرف بقدره رأس ماله على استيعاب الخسائر غير المتوقعة الناجمة عنها، ان اصول المصرف ليست لها نفس درجة المخاطرة، اذ ان خطر محفظة القروض أكبر بكثير من المخاطر المتعلقة بمحفظة الأوراق المالية. وبناءً على ذلك تحاول هذه النسبة ربط الخطر المرتبط بالأصول المختلفة للمصرف بقدره رأس ماله على استيعاب الخسائر غير المتوقعة الناجمة عنها، ومن ثم فإن المصرف الذي يستثمر في أصول منخفضة المخاطر فإنه يحتاج الى رأس مال أقل، ولكن المشكلة تكمن في استخدام نسبة الأصول المرجحة للمخاطر في تحديد ماهية الترجيح الذي ينبغي إعطاؤه لكل فئة من فئات المخاطر، وهل ان هذه الاوزان الترجيحية تتغير بمرور الوقت (De Lucia, Peters, 1998:130).

بعد ان كانت الملاءة المالية للمصارف التجارية تقاس من خلال احتساب كفاية رأس المال وفق النسب انفه الذكر، قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية 1988 بإصدار تعليمات عالمية لتحديد معيار لكفاية رأس المال والتي عرفت باتفاقية بازل (I) وقد شمل هذا المعيار على متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال، يستند الى ترجيح الأصول حسب درجة خطورتها وقد ركزت على مخاطر الائتمان، حددت هذه النسبة بمقدار (8%) على ان يتم تطبيقها اعتباراً من عام 1992 (Taleb, Al-Ugaili, 2019:136) وتراوحت حدود اوزان المخاطر في تقرير بازل (I) وفق المقاييس المختلفة لرأس مال المصرف وفق أربع فئات مخاطر في نظام المخاطر المرجحة التي تعكس التعرض لمخاطر الائتمان كما يأتي:-

- 1- لا توجد مخاطر اي (0%) وتشمل (النقد أو ما في حكمه ، السندات الصادرة عن حكومات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)).
 - 2- مخاطر منخفضة: (20%) وتشمل (أصول قصيرة الأجل تستحق خلال سنة أو أقل مثل السندات الصادرة عن وكالات من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)
 - 3- خطر معتدل: (50%) وتشمل (الرهن العقاري).
 - 4- المخاطر المعيارية: (100%) وتشمل (القروض التجارية، والقروض الاستهلاكية مثل جميع قروض الشركات والمطالبات من قبل المصارف غير التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو الديون الحكومية والأسهم والممتلكات).
- كما يتم التعامل مع أنشطة البنود خارج الميزانية العمومية بطريقة مماثلة عن طريق تعيين وزن مكافئ وتحويلها إلى بنود في الميزانية العمومية ينطبق عليها وزن المخاطر المناسب (Mishkin, Serletis, 2011:230) ، وحددت لجنة بازل الوزن المكافئ للبنود خارج الميزانية إلى خمس فئات واسعة (Cornford, 2000:4) :-
- (*) (0%) التزامات قصيرة الأجل وتلك التي يمكن إلغاؤها في أي وقت.
 - (*) (20%) وتشمل الالتزامات قصيرة الأجل والتصفية الذاتية المتعلقة بالتجارة مثل الاعتمادات المستندية.
 - (*) (50%) وتشمل بعض الفقرات المحتملة المرتبطة بمعاملات معينة مثل سندات حسن الأداء وسندات الطلب.
 - (*) (50%) وتشمل الالتزامات الاحتياطية والخطوط الائتمانية ذات فترة استحقاق تتجاوز سنة واحدة.
 - (*) (100%) وتشمل بدائل للقروض مثل الضمانات العامة للمديونية والقبول المصرفي وخطابات الاعتماد الاحتياطية التي تعمل كضمانات مالية للقروض والأوراق المالية .

قاعدة راس المال

كفاية رأس المال =

$$\%8 \leq \%100 \times \frac{\text{مجموع الاصول المرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية}}{\text{قاعدة راس المال}}$$

مجموع الاصول المرجحة بأوزان المخاطر
الائتمانية

ومن ثم فإن مؤشر كفاية رأس المال حسب بازل (I) يكون كالآتي :-

شهدت البيئة التنظيمية العالمية بعض التغيرات في السنوات الأخيرة حيث دخلت قواعد اتفاقية بازل (II) وبازل (III)، والتي اضافت مخاطر التشغيل والسوق الى الإوزان الترجيحية، كانت الفكرة الأساسية لهذه التعديلات هي أن المصارف تقيس مخاطرها بدقة أكبر ثم تقوم بتدعيمها برأسمال. حيث يجب أن يتوافق رأس المال المطلوب مع المخاطرة، والفكرة هي أن القاعدة الرأسمالية يجب أن تكون كافية لحماية المصرف من الإفلاس.

3- علاقة الملاءة المالية بالسيولة في المصارف التجارية واليات تعزيز الملاءة المالية

أ- علاقة الملاءة المالية بالسيولة المصرفية

ترتبط الملائة المالية للمصارف التجارية بعلاقة وثيقة مع سيولتها، حيث ان سلامة المركز المالي يرتبط بالقيمة السوقية (الفعلية) لأصول المصرف مقارنة بخصومة مطروحا منه الاحتياطات المفروضة، بمعنى ان القيمة السوقية لأصوله مطروحا منه خصومة اتجاه الغير يجب ان تساوي على الاقل قيمة المصرف السوقية والمعبر عنها بقيمة اسهمه، ومن ثم فاذا حدث العكس بمعنى ان القيمة السوقية لأصول المصرف منقوصا منها خصومة للغير لا تساوي قيمة اسهم المصرف والذي قد يكون بسبب شراء المصرف لأصول تمتاز بالتقلب الشديد في قيمتها ومن ثم انخفاض قيمتها او قيام المصرف بمنح قروض بدون ضمانات او ضمانات لا توازي وقيمة القرض، دل ذلك على عدم سلامة المركز المالي للمصرف وعدم ملاءته والذي بدوره يؤدي الى اعسار المصرف وقد يؤدي الى الافلاس (Ramadan,1997:156-157)، ومن ثم فإن الوضع الإيجابي للقدرة على الوفاء بالالتزامات هو شرط مسبق لكي يكون المصرف متمتعاً بملاءة مالية. ويمكن ان تكون السيولة على النقيض من الملاءة، فمن الممكن أن يكون المصرف ذو ملاءة مالية جيدة ولكنه يعاني من ازمة سيولة (Duttweiler, 2009:11)، ومن ثم فإن الفرق بين السيولة والملاءة يكمن في حقيقة أن المصرف ذو ملاءة مالية لا يعني أنه يتمتع بسيولة جيدة والعكس صحيح، كما ان المصرف الذي يعاني من ازمة سيولة يمكن أن يصبح سريعاً معسراً، ومن ثم فإن السيولة والملاءة المالية هما بمثابة التوأمان الروحانيان (Heavenly twins) للمصارف.

ب- اليات تعزيز الملاءة المالية للمصارف التجارية

ان ارتفاع نسبة رأس مال المصرف الى اجمالي الاصول الخطرة كان ذلك أفضل، لينعكس على مقدرة المصرف على تحمل الخسائر، حيث لا تفرض المصارف قيوداً على أنشطتها بما يتجاوز تلك المحددة في اللوائح المصرفية العامة. ولكن يجب أن تلتزم المصارف التي تعاني من انخفاض في نسب رأس المال المصرفي ببعض القيود المفروضة على أنشطتها. واتخاذ خطوات لرفع نسب رأس المال الخاصة بها، لتتلاءم ومتطلبات كفاية رأس المال وبالسريعة الممكنة، او يتم اتخاذ اجراءات ضدها من قبل البنك المركزي التي قد تتمثل في اغلاق المصرف، حيث ان تنفيذ متطلبات رأس المال يكون الهدف منها زيادة استقرار النظام المصرفي التجاري (Hubbard & O'Brien,2012:371)، ومن ثم عندما يواجه المصرف مخاطر مالية سوف يعرضه الى خسائر وعدم كفاية رأس المال لتغطية هذه الخسائر، فإن امام المصرف طريقتين لتعزيز الملاءة المالية والوفاء بمتطلبات كفاية رأس المال (Al-Barzanji,2018:65):-

- زيادة رأسماله الممتلك

- تغيير استخدامات الأموال من الاصول الخطرة الى الاصول الاقل خطورة.

فبالنسبة الى زيادة رأس المال الممتلك والتي تكون بطريقتين اما عن طريق اصدار اسهم عادية جديده يتم الاكتتاب بها عن طريق المساهمين القدماء او عن طريق الاكتتاب العام من قبل الجمهور، الا ان هذه الطريقة يعاب عليها احتمالية انخفاض عانديه السهم خاصة اذا كان عائد الاستثمار الجديد هو اقل من الفوائد الحالية، وكذلك تحمل تكاليف اضافية جراء اصدار هذه الاسهم تتمثل بالمصاريف الادارية والتسويقية للقيام بهذه العملية، اما الطريقة الثانية لزيادة رأس المال الممتلك فتكون عن طريق الارباح المحتجزة والتي تمثل نسبة من الارباح السنوية التي تحققها المصارف والتي يتم احتجازها ولا يتم توزيعها على المساهمين والتي تكون مصدر من مصادر زيادة رأس المال عندما يواجه المصرف احداث غير متوقعة تتطلب ذلك، الا ان ذلك ايضا تشوبه بعض العيوب فيما يتعلق بالقيمة السوقية للسهم حيث ان عملية توزيع الارباح يعزز من القيمة السوقية للسهم كما ان حجمها غالباً ما يكون ضئيلاً نسبياً (Abuhamad, Kaddouri,2005:146-147).

تتضمن الطريقة الثانية من اليات تعزيز الملاءة المالية والمتمثلة بمؤشر كفاية رأس المال، تغييرات في جانب الأصول في الميزانية العمومية للمصرف، حيث يمكن للمصرف أن يقلل من محفظة قروضه، أو يبيع الأصول بشكل مباشر، ويستخدم عائدات سداد القروض أو مبيعات الأصول لسداد التزاماته وديونه. كما يمكن للمصرف أن يبطئ نمو الإقراض، ومن ثم تعزيز رأس المال، كما ان عملية بيع الأصول من الممكن أن تعزز رأس المال من خلال الربح المحاسبي، حيث يتم إعادة تقييم الأصول بالنسبة إلى تكلفة الشراء. كما ان المصرف يسعى إلى تخفيض أصوله المرجحة بالمخاطر من خلال استبدال القروض ذات وزن مخاطر مرتفع مع قروض ذات وزن مخاطر منخفض أو بالأوراق المالية الحكومية. ولكن تمثل خيارات المصرف في اتخاذ آليه معينة لتعزيز الملاءة المالية لها اثر على الاقتصاد الكلي حيث قد تسعى المصارف إلى إبطاء الإقراض أو تقليل

الإقراض إلى المشروعات التي تنطوي على مخاطر أكبر، وهذا يمكن أن يحد من الاستثمار، ومن ثم يترك الأثر السلبي على الاقتصاد الكلي. (Basel,2013:26-27).

المبحث الثاني:- تحليل العلاقة بين السيولة المصرفية والملاءة المالية لعدد من

المصارف التجارية العراقية

أولاً:- تحليل السيولة المصرفية

1- نسبة السيولة النقدية

تعتبر من أهم نسب السيولة لدى المصارف تشير هذه النسبة مدى تفضيل المصرف للاحتفاظ بالنقد الحاضر مقارنة مع بقية الأصول لديه، حيث كلما ازدادت نسبة السيولة النقدية ازدادت مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية المستحقة عند موعدها وفي نفس الوقت زادت كلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ به، والجدول (1-2) الآتي يوضح نسب السيولة النقدية لدى المصارف

الجدول (1-2) نسب السيولة النقدية (2011-2017)

المصرف السنوات	مصرف الرشيد		مصرف المنصور		مصرف الشرق الاوسط	
	نسب السيولة النقدية	معدل التغير السني	نسب السيولة النقدية	معدل التغير السني	نسب السيولة النقدية	معدل التغير السني
2011	%60	/	%60	/	%71	/
2012	%55	%8.3-	%59	%1.6-	%73	%2.8
2013	%63	%14.5	%42	%28.8-	%74	%1.3
2014	%43	%31.7-	%46	%9.5	%93	%25.6
2015	%42	%2.3-	%30	%34.7-	%82	%11.8-
2016	%27	%35.7-	%112	%273.3	%89	%8.5
2017	%31	%14.8	%82	%26.7-	%84	%5.6-
المتوسط	%45	%4.8-	%62	%27.2	%81	%3

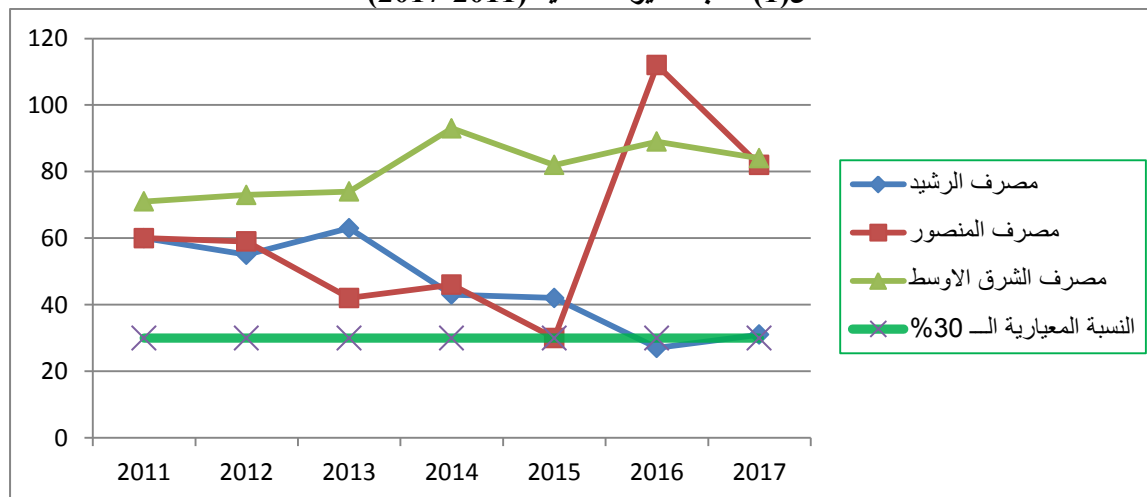
المصدر:- من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة.

من خلال الجدول (1-2) اعلاه نلاحظ أن نسب السيولة النقدية للمصارف التي تضمنها الجدول متغيرة حسب كل مصرف. إذ أن نسب السيولة النقدية لمصرف الرشيد يغلب عليها التناقص خلال المدة من 2011 ولغاية 2017 والتي بلغت بالمتوسط خلال المدة (45%) وبمتوسط معدل تغير سالب بلغ (4.8%) وهذا التناقص يدل على توظيف السيولة النقدية في أصول أخرى، حيث تحول مصرف الرشيد نحو المزيد من التوظيف في بند الاستثمارات وهذه نقطة ايجابية لمصرف الرشيد في مثل هكذا سياسات، على الرغم من أن هذه السياسات هي في الحقيقة من قبل وزارة المالية التي اجبرت مصرف الرشيد على شراء الاوراق المالية الحكومية لدعم العجز الحاصل في الموازنة العامة، عموماً فإن متوسط نسبة السيولة النقدية لمصرف الرشيد هي أعلى من النسبة المقررة من قبل البنك المركزي العراقي والذي حددها بمقدار (30%)، بمعنى أن (45%) من الودائع وما بحكمها يحتفظ بها المصرف بصورة نقدية، حيث بلغت أعلى نسبة للسيولة النقدية لمصرف الرشيد عامي 2011 و 2013 وبنسب (60%)، (63%) وهي نسب مرتفعة جداً تدل على عطالة في التوظيف، وادنى سيولة نقدية للمصرف هي عامي 2016 و 2017 وبنسب (27%)، و (31%) على التوالي وهي كنسب مرتفعة أيضاً كسيولة نقدية على الرغم من أنها قريبة من النسبة المعيارية، فعند اضافة الأصول الأخرى السائلة التي يمتلكها المصرف غير النقد فالنسبة بالتأكيد ستكون مرتفعة، وهذا بالضبط ما تفتقده المصارف التجارية في العراق عموماً ومصرف الرشيد خصوصاً وهي سياسات توزيع الأصول وضبط مناسيب السيولة لدى المصرف، في الحقيقة أن تدني نسب السيولة المصرفية لا يعد مؤشر جيد على سلامة التوظيف لمصادر اموال المصرف فقد يجعل المصرف يواجه مخاطر السيولة المكلفة، إلا أن تدني نسب السيولة النقدية يعد نوعاً ما وبنسب مقبولة مؤشراً جيداً على توجه المصرف نحو التوظيف في بنود تحقق عائد للمصرف وفي نفس الوقت بنود سائلة بنسبة معينة تضيف الى السيولة المصرفية مقداراً معيناً.

اما مصرف المنصور فان نسب السيولة للمصرف متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض خلال المدة من 2011 ولغاية 2017 والتي بلغت بالمتوسط خلال المدة (62%) وبمتوسط معدل تغير بلغ (27.2%) وهذا التزايد يدل على عطالة التوظيف للسيولة النقدية في اصول اخرى مرده للدخل، حيث تحول مصرف المنصور نحو المزيد من التوظيف في بند النقود وخصوصا خلال السنتين الاخيرتين، عموما فان متوسط نسبة السيولة النقدية لمصرف المنصور هي أعلى من النسبة المقررة من قبل البنك المركزي العراقي (30%)، حيث بلغت أعلى نسبة للسيولة النقدية لمصرف المنصور عامي 2016 و 2017 وبنسب (112%)، (82%) وهي نسب مرتفعة جداً تدل على تكديس النقد لدى مصرف المنصور، كما وبلغت ادنى سيولة نقدية للمصرف عام 2015 وبنسب (30%) وهي كنسب مرتفعة ايضاً كسيولة نقدية على الرغم من انها مساوية الى النسبة المعيارية المحددة من المركزي العراقي.

اما مصرف الشرق الاوسط فان نسب السيولة للمصرف مرتفعة جداً خلال المدة من 2011 ولغاية 2017 والتي بلغت بالمتوسط خلال المدة (81%) وبمتوسط معدل تغير بلغ (3%) حيث بدت السيولة النقدية من مستوى عالي اصلاً، وهذا التزايد يدل على عطالة التوظيف للسيولة النقدية في اصول اخرى مرده للدخل، حيث تحول مصرف الشرق الاوسط نحو المزيد من التوظيف في بند النقود والتي اصبحت هي المحرك الاول للأصول وليست البنود الاخرى كالاستثمارات والائتمان النقدي، عموما فان متوسط نسبة السيولة النقدية لمصرف الشرق الاوسط ايضاً هي أعلى من النسبة المقررة من قبل البنك المركزي العراقي (30%) وبشكل كبير جداً ماذا لو تم اضافة البنود الاخرى السائلة لدى المصرف فكم ستكون نسبة السيولة المصرفية؟ حيث بلغت أعلى نسبة للسيولة النقدية لمصرف الشرق الاوسط عامي 2014 و 2016 وبنسب (93%)، (89%) على التوالي، وهي نسب مرتفعة جداً تدل على الاحتفاظ الكبير بالنقد الحاضر لدى مصرف الشرق الاوسط، كما وبلغت ادنى سيولة نقدية للمصرف عام 2011 وبنسب (71%) وهي كنسب مرتفعة جداً كسيولة نقدية، والشكل البياني (1) الاتي يوضح نسب السيولة النقدية للمصارف.

الشكل (1) نسب السيولة النقدية (2017-2011)



المصدر:- من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجداول (1-2)

2- نسبة السيولة القانونية

وتشير هذه النسبة الى اجمالي الاصول السائلة التي يحتفظ بها المصرف والتي يمكن تسيلها خلال اسبوع وهذا يمثل بسط النسبة والتي تشمل (النقد، والاصول السائلة الاخرى)، اما مقام النسبة فيشير الى الودائع والحسابات النظامية اي اجمالي الخصوم مطروحاً منها رأس المال الممتلك والتي تستحق خلال اسبوع ايضاً مضافاً اليها بنود خارج الميزانية العمومية وبنسب ترجيحية والتي تعد ايضاً التزام على المصرف، وهذا وفق النموذج المعد من قبل البنك المركزي العراقي والذي حددها بنسبة لا تقل عن (30%)، في الحقيقة تمثل هذه النسبة ادق نسبة لقياس السيولة لدى المصارف وهي اوسع من نسبة السيولة النقدية، اي ان السيولة النقدية

هي مكملة للسيولة القانونية، فلذلك من المهم ان تكون السيولة القانونية عند النسبة المعيارية وان لا تفوقها بنسب كبيرة وان لا تكون هذه النسبة يطغى عليها الجانب النقدي والمحاولة على تحقيق توازن بين الجانب النقدي بنسبة معينة والاصول الاخرى السائلة ذات الجودة العالية بنسبة معينة ايضاً. لا يخفى ان مصطلح جودة الاصول ينسحب على امور عدة متعلقة بالاقتصاد المحلي بشكل عام والسوق المالية بشكل خاص، من توفر الاسواق المالية المتطورة التي تسهل عملية تداول الاصول المالية، وكذلك وجود سوق ما بين المصارف متطور، وهذه الامور يفقدها الاقتصاد العراقي وبشدة وهذا بطبيعة الامر مسؤولية تضامنية ما بين السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي والسلطة المالية المتمثلة بوزارة المالية.

لذلك نجد ان اغلب المصارف التجارية في العراق وبالأخص المصارف الخاصة تميل الى الاحتفاظ بالنقد على شكل عملة اجنبية (الدولار) بشكل اساسي مضغفة بذلك العمليات المصرفية الاخرى ودور الوساطة المالية التي تقوم بها هذه المصارف، وذلك كون ان الدولار يمثل اصل مالي عالي الجودة وسهل التصريف بالإضافة الى وجود سوق واسعة للتعامل بالدولار، ومن ثم تحقيق اقصى الارباح الممكنة من خلال الفرق بين السعر الرسمي من المركزي العراقي والسعر السائد (سعر السوق)، والذي هو في الحقيقة يفوق السعر المعلن بنسب مرتفعة، الا ان السنوات الاخيرة التي شهدت عمل المركزي العراقي على تقليص الفجوة بين السعريين ووصول السعر الرسمي من سعر السوق، ومن ثم سنجد ان الكثير من المصارف في المستقبل القريب ستعرض الى مشاكل مالية كونها فقدت العنصر الاساس لتحقيق الارباح مالم تعدل من وضعها وتدخل السوق المصرفية وتمارس دور الوساطة المالية، عموماً ومن خلال الجدول (2-2) الاتي الذي يوضح نسب السيولة القانونية للمصارف وكذلك معدل التغير السنوي لها .

الجدول (2-2) نسب السيولة القانونية (2011-2017)

المصرف السنة	مصرف الرشيد		مصرف المنصور		مصرف الشرق الاوسط	
	نسب السيولة القانونية	معدل التغير السنوي	نسب السيولة القانونية	معدل التغير السنوي	نسب السيولة القانونية	معدل التغير السنوي
2011	64 %	/	104 %	/	58 %	/
2012	59 %	-7.8 %	181 %	74 %	62 %	6.8 %
2013	84 %	42.3 %	115 %	-36.4 %	56 %	-9.6 %
2014	79 %	-5.9 %	107 %	-6.9 %	67 %	19.6 %
2015	84 %	6.3 %	104 %	-2.8 %	67 %	0 %
2016	85 %	1.1 %	101 %	-2.8 %	64 %	-4.4 %
2017	88 %	3.5 %	102 %	0.9 %	82 %	28.1 %
المتوسط	78 %	6 %	116 %	3.7 %	66 %	5.7 %

المصدر:- من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة وكذلك النشرة الاحصائية للبنك المركزي العراقي للسنوات 2011-2017.

من خلال الجدول (2-2) اعلاه نلاحظ ان نسب السيولة القانونية للمصارف المبحوثة مرتفعة بشكل كبير عن النسبة المعيارية، إذ أن نسب السيولة لمصرف الرشيد متزايدة خلال المدة من 2011 ولغاية 2017 والتي بلغت بالمتوسط خلال المدة (78 %) وبمتوسط معدل تغير بلغ (6 %)، هذه النسب المرتفعة من السيولة يعود الى ارتفاع نسب السيولة النقدية على الرغم من تحول مصرف الرشيد وخصوصاً في السنوات الاخيرة الى التوظيف في بند الاستثمارات والذي ادى الى تزايد السيولة القانونية وتناقص السيولة النقدية، عموماً فإن متوسط نسبة السيولة القانونية لمصرف الرشيد هي أعلى من النسبة المقررة من قبل البنك المركزي العراقي (30 %)، بمعنى ان (78 %) من الودائع وما يحكمها يحتفظ بها المصرف بصورة اصول سائلة خلال اسبوع، حيث بلغت أعلى نسبة للسيولة لمصرف الرشيد عامي 2016 و 2017 وبنسب (85 %)، (88 %) على التوالي، وهي نسب مرتفعة جداً تدل على ميل مصرف الرشيد نحو الاصول شديدة السيولة وعزفه عن منح الائتمان، وهذا يعود الى ارتفاع نسب الائتمان المتعثر وخصوصاً في السنوات الاخيرة، كما وقد بلغت ادنى سيولة قانونية للمصرف هي عام 2012 وبنسبة (59 %)، وهي كنسب مرتفعة ايضاً، والتي تقابلها نسبة السيولة النقدية التي بلغت خلال نفس السنة (55 %) كما في الجدول (2-2) ، وهذا يدل على عطالة في التوظيف.

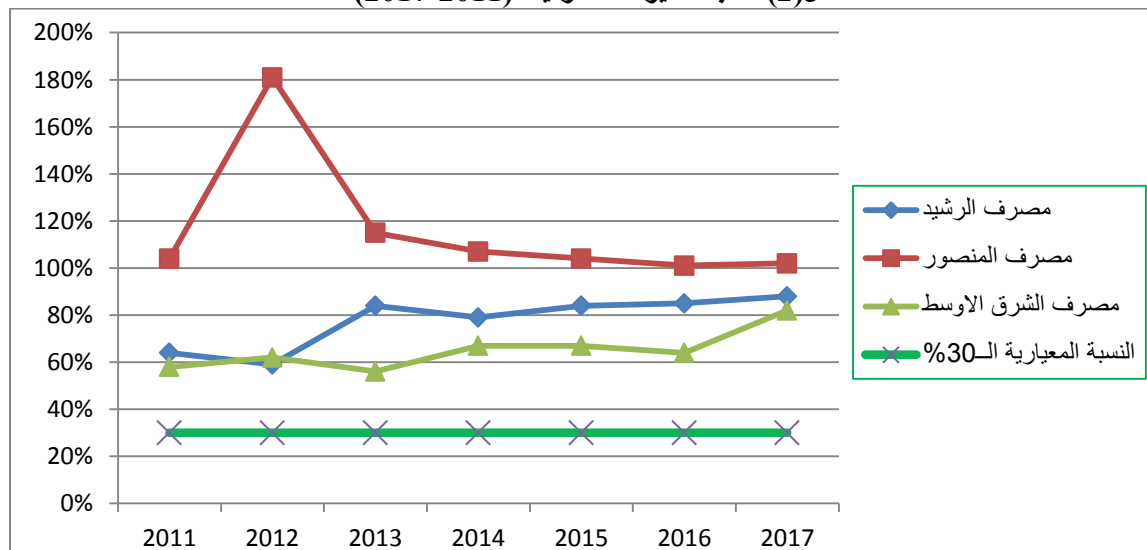
اما مصرف المنصور فإن نسب السيولة القانونية للمصرف متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض خلال المدة من 2011 ولغاية 2017 الا انها بدأت من مستوى مرتفع جداً، والتي بلغت بالمتوسط خلال المدة (116 %)

وبمتوسط معدل تغير بلغ (3.7%)، وهذا التزايد يدل على ارتفاع السيولة النقدية لدى المصرف والتي توجه السيولة القانونية بشكل كبير، عموماً فإن متوسط نسبة السيولة لمصرف المنصور هي أعلى من النسبة المقررة من قبل البنك المركزي العراقي. حيث بلغت أعلى نسبة للسيولة لمصرف المنصور عامي 2012 و 2013 وبنسب (181%)، (115%) على التوالي وهي نسب مرتفعة جداً تدل على تحفظ مصرف المنصور اتجاه منح الائتمان، حيث نجد ان هنالك مبالغة كبيرة جداً في كون ان اجمالي الاصول السائلة التي يحتفظ بها المصرف من ضمنها النقد بنسبة كبيرة هو اكبر من الودائع وما بحكمها. كما وبلغت ادنى سيولة للمصرف عام 2016 وبنسب (101%) وهي نسبة مرتفعة ايضاً.

اما مصرف الشرق الاوسط فإن نسب السيولة القانونية للمصرف مرتفعة خلال المدة من 2011 ولغاية 2017 والتي بلغت بالمتوسط نسبة (66%) وبمتوسط معدل تغير بلغ (5.7%)، نلاحظ ان نسب السيولة القانونية لدى المصرف اقل من نسب السيولة النقدية والتي كانت بالمتوسط (81%) الجدول (2-1)، وهذا يعود الى ان مصرف الشرق الاوسط لا يمتلك اصول اخرى غير النقد ذات جودة عالية وان النسبة الاغلب من سيولته عبارة عن نقد سائل، وكذلك ان اغلب استثماراته في شركات تابعة وبنسب ملكية تفوق (90%)، والاهم من ذلك ان اغلب الائتمان الممنوح هو ائتمان تعهدي والذي اثر على مقام نسبة السيولة القانونية. عموماً فإن متوسط نسبة السيولة القانونية لمصرف الشرق الاوسط ايضاً هي أعلى من النسبة المقررة من قبل البنك المركزي العراقي (30%) وبشكل كبير، حيث بلغت أعلى نسبة للسيولة لمصرف الشرق الاوسط عام 2017 وبنسبة (82%)، وهي نسب مرتفعة جداً تدل على الاحتفاظ الكبير بالنقد لدى مصرف الشرق الاوسط، كما وبلغت ادنى سيولة للمصرف عام 2013 وبنسب (56%) وهي كنسب مرتفعة ايضاً، والشكل البياني (2) الاتي يوضح نسب السيولة القانونية للمصارف.

وبالنتيجة ومن خلال تحليل نسب السيولة النقدية والسيولة القانونية والتي اظهرت لدينا ان نسب السيولة بشكل عام لدى المصارف المبحوثة هي نسب مرتفعة وتدل على تحوط هذه المصارف بشكل كبير اتجاه المخاطر المالية وتخوفها من الدخول الى السوق وبالأخص مصرفي الشرق الاوسط والمنصور. لذلك سنقوم بتحليل نسبة التوظيف للوقوف بشكل ادق على نسب التوظيفات الاخرى غير النقد للمصارف المبحوثة.

الشكل (2) نسب السيولة القانونية (2017-2011)



المصدر:- من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجداول (2-2)

3- نسبة التوظيف

تشير هذه النسبة الى المقدار الذي تم توظيفه من مصادر التمويل والتي تمثل الودائع وما بحكمها وتتكامل هذه النسبة مع نسبة السيولة القانونية فعندما يكون مجموع هاتين النسبتين اكبر من (100%) فمعنى ذلك ان المصرف قد عمل على توظيف رأس المال، ولكن السؤال المهم في اي اتجاهات عمل المصرف بها على توظيف هذه النسبة من رأس المال، اذا ما علمنا ان المصرف يحتفظ بنسبة سيولة نقدية وقانونية بشكل عام تفوق النسبة المعيارية وبشكل كبير، ومن ثم يكون لدينا استنتاج مهم ان المصارف وبالأخص المصارف

الخاصة تميل الى استخدام رأس مالها في عملياتها المصرفية أكثر من استخدامها للودائع وما بحكمها في العمليات المصرفية، ومن ثم كم ستكون نسبة الرافعة المالية؟ هذا مما يضعف من الملاءة المالية للمصارف، والجدول (3-2) الاتي يوضح نسب التوظيف لدى المصارف ومعدل تغيرها السنوي :-

الجدول (3-2) نسب التوظيف (2011-2017)

المصرف	مصرف الرشيد		مصرف المنصور		مصرف الشرق الاوسط	
	نسب التوظيف	معدل التغير السنوي	نسب التوظيف	معدل التغير السنوي	نسب التوظيف	معدل التغير السنوي
2011	%20	/	%40	/	%37	/
2012	%33	%65	%43	%7.5	%31	%16.2-
2013	%30	%9-	%18	%58.1-	%37	%19.3
2014	%33	%10	%17	%5.5-	%50	%35.1
2015	%38	%15.1	%15	%11.7-	%38	%24-
2016	%34	%10.5-	%14	%6.6-	%31	%18.4-
2017	%30	%11.7-	%11	%21.4-	%20	%35.4-
المتوسط	%31	%8.4	%22.5	%13.6-	%35	%5.6-

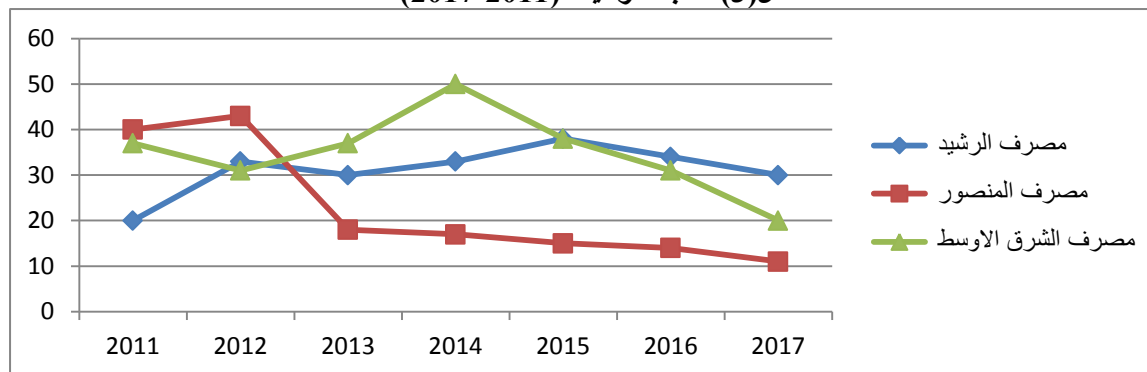
المصدر:- من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة.

من خلال الجدول (3-2) اعلاه نلاحظ أن نسب التوظيف للمصارف المبحوثة منخفضه بشكل كبير ويمكن ملاحظ ذلك بشكل اوضح من خلال الشكل (3) الاتي، إذ أن نسب التوظيف لمصرف الرشيد متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض خلال المدة من 2011 ولغاية 2017 والتي بلغت بالمتوسط (31%) وبمتوسط معدل تغير بلغ (8.4%) هذه النسب من التوظيف تعد منخفضه قياساً بنسب السيولة لدى المصرف، وذلك يعود الى ارتفاع نسب السيولة النقدية، عموماً فإن متوسط نسبة التوظيف لمصرف الرشيد منخفضه بمعنى ان (31%) من الودائع وما بحكمها فقط هي موجهة نحو الائتمان النقدي، حيث بلغت أعلى نسبة للتوظيف لمصرف الرشيد عامي 2015 و 2016 وبنسب (38%)، (34%) على التوالي، كما وقد بلغت ادنى نسبة توظيف للمصرف هي عام 2011 وبنسبة (20%)، ويمكن ملاحظة العلاقة بين نسب السيولة لدى المصرف وذلك من خلال الشكل (4-A).

اما مصرف المنصور فان نسب التوظيف للمصرف منخفضه بشكل كبير، إذ أن نسب التوظيف للمصرف في انخفاض تدريجي سريع خلال المدة من 2011 ولغاية 2017 والتي بلغت بالمتوسط (22.5%) وبمتوسط معدل تغير سالب بلغ (13.6%)، هذه النسب من التوظيف تعد منخفضه ايضاً قياساً بنسب السيولة لدى المصرف، وذلك يعود تحفظ مصرف المنصور بشكل كبير في عملية منح الائتمان وتقديم القروض، عموماً فإن متوسط نسبة التوظيف لمصرف المنصور منخفضه بمعنى ان (22.5%) فقط من الودائع وما بحكمها فقط هي موجهة نحو الائتمان النقدي والجزء الاخر الاكبر محتفظ به على شكل سيولة فائضة، حيث بلغت أعلى نسبة للتوظيف لمصرف المنصور عامي 2011 و 2012 وبنسب (40%)، (43%) على التوالي، كما وقد بلغت ادنى نسبة توظيف للمصرف هي عام 2017 وبنسبة (11%)، ويمكن ملاحظة العلاقة بين نسب السيولة لدى المصرف وذلك من خلال الشكل (4-B).

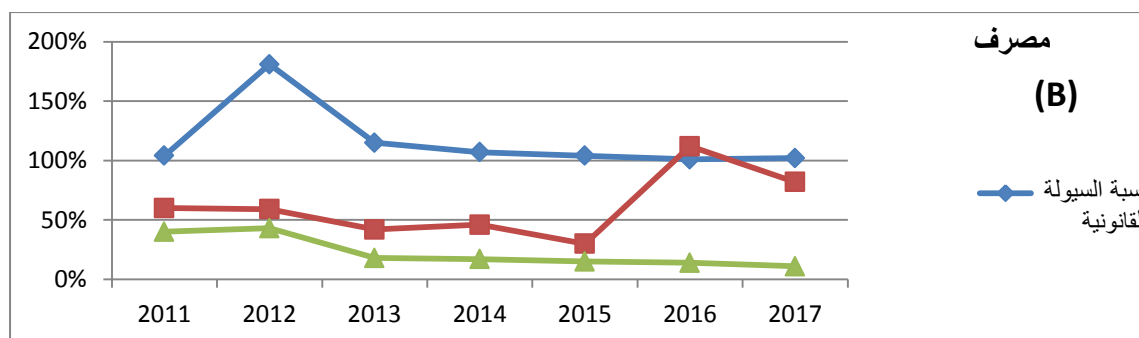
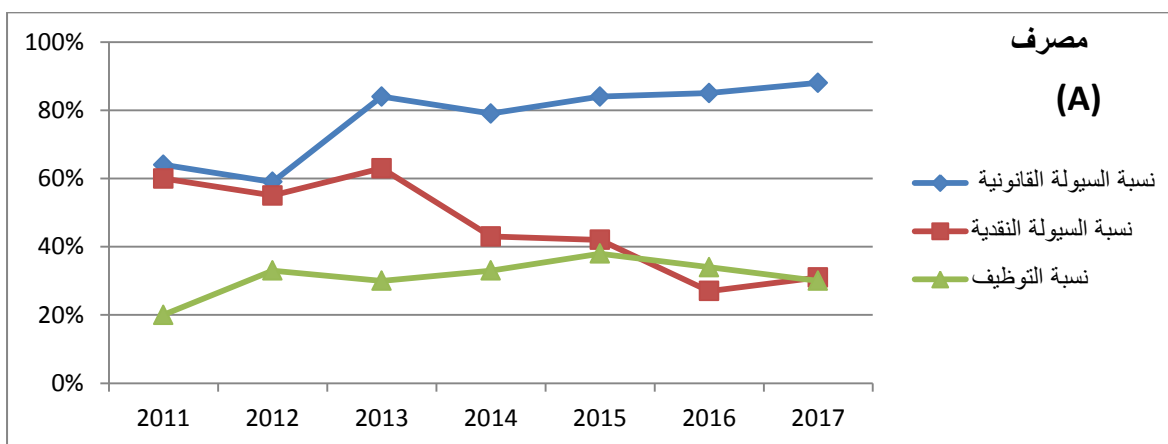
اما مصرف الشرق الاوسط فان نسب التوظيف له متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض خلال المدة من 2011 ولغاية 2017 ولكن الاتجاه العام لها هو الانخفاض، والتي بلغت بالمتوسط (35%) وبمتوسط معدل تغير سالب بلغ (5.6%) هذه النسب من التوظيف تعد منخفضه قياساً بنسب السيولة لدى المصرف، وذلك يعود الى ارتفاع نسب السيولة النقدية وكذلك ميل المصرف لاستخدام رأس ماله على حساب الودائع كمصدر للتمويل، عموماً فإن متوسط نسبة التوظيف لمصرف الشرق الاوسط منخفضه بمعنى ان (35%) او اقل من ذلك من الودائع وما بحكمها فقط هي موجهة نحو الائتمان النقدي على اعتبار استخدام رأس المال كمصدر تمويل، حيث بلغت أعلى نسبة للتوظيف لمصرف الشرق الاوسط عام 2015 وبنسبة (50%) وذلك بفعل انخفاض حجم الودائع للمصارف بشكل كبير، كما وقد بلغت ادنى نسبة توظيف للمصرف هي عام 2017 وبنسبة (20%)، ويمكن ملاحظة العلاقة بين نسب السيولة لدى المصرف وذلك من خلال الشكل (4-C).

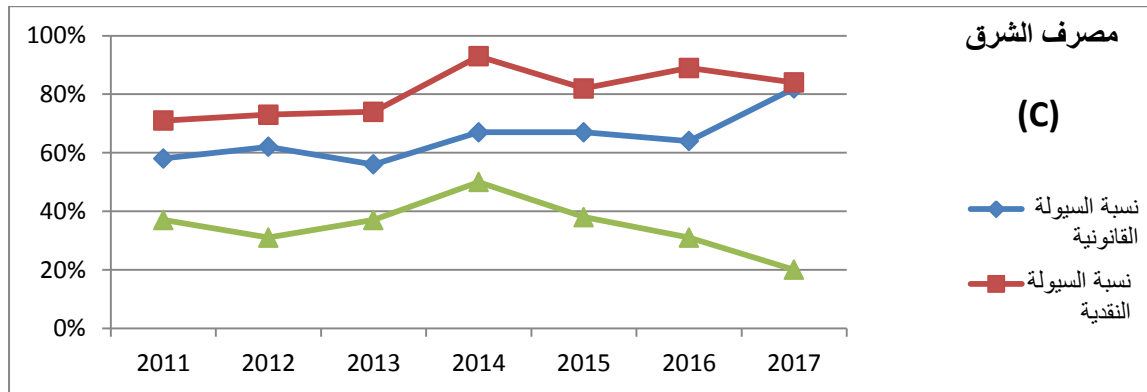
الشكل (3) نسب التوظيف (2017-2011)



المصدر:- من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجداول (3-2)

الشكل (4) العلاقة بين نسب السيولة (2017-2011)





المصدر:- من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجداول (1-2)، (2-2)، (3-2).

ثانياً:- تحليل العلاقة بين السيولة المصرفية والملاءة المالية لعدد من المصارف التجارية العراقية

ان عملية توظيف السيولة سواء في العمليات الائتمانية او الاستثمارية او حتى الاحتفاظ بجزء منها في اي بلد عملية محفوفة بالمخاطر على الرغم من التفاوت النسبي في حجم المخاطر بين بلد وآخر والذي يؤثر بدوره على عملية توظيف السيولة، ولكن ذلك لا يعني عدم ممارسة المصرف لمهامه كمؤسسات ايداعية على الاقل بحجة ان بيئة العمل تمثل بيئة خطرة وتكثر فيها حالات عدم التأكد، ومن هنا يأتي دور الدراسات والبحوث التي تجريها المصارف على بيئة العمل المصرفي، وكذلك الخبرة في التعامل مع مختلف الظروف التي تواجهها، فلاتزال مصارفنا التجارية تعتمد على الضمانات الملموسة كأساس لعملياتها مع الزبائن متجاهلتاً بذلك ان العمليات المصرفية في الدول المتقدمة تعتمد على الدراسات والبحوث المتعلقة بالملاءة المالية لزبائنها ودراسات الجدوى للمشاريع التي تمويلها وامكانيات تحقيقها للأرباح. كما ان الاعتماد على نموذج الاعمال التقليدي سيجعل من المصارف التجارية في العراق عرضة لمخاطر اكبر بالمستقبل القريب بناءً على ما تفرضه المعايير الدولية التي يتبعها البنك المركزي العراقي من قيود تنظيمية تضيق الخناق على العمليات الائتمانية وتحقيق الارباح وامكانيات بناء رأس مال ملائم والمحافظة عليه، ونتيجة لذلك يجعل من اليه العمل به غير مجدي، مما يؤدي الى ان تكون المصارف التجارية العراقية عرضة لعدم الاستجابة لهذه القيود التنظيمية، لذلك يتطلب الامر من هذه المصارف ايجاد نماذج اعمال اكثر مرونة وشفافية، ويمكن أن يلعب البنك المركزي العراقي دوراً كبيراً في هذه العملية أيضاً، عن طريق تشجيع المصارف على الابتعاد عن الممارسات القديمة المتمثلة في العمليات التقليدية، واعتماد نماذج اعمال تتلاءم وبيئة العمل المصرفي بما يعكس مخاطرها ومتطلباتها التنظيمية.

ويمكن ايضاً العلاقة بين السيولة والملاءة المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة من خلال تحليل كل مصرف على حده، والذي تؤثر من خلاله السيولة النقدية بصورة طردية على مؤشر كفاية رأس المال بشكل طردي وبصورة اقل بالنسبة للسيولة القانونية لأنها تضم اصول اخرى تحمل درجة مخاطرة معينة، وبالعلاقة عكسية مع نسبة التوظيف.

اما فيما يخص مؤشر كفاية رأس المال فقد حدد البنك المركزي العراقي بأنه يجب على المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي أن تحتفظ بنسبة كفاية رأس المال لا تقل عن (12%) وذلك وفق معيار بازل (II) والتي تزيد عن هذه المعيار الذي حدد كفاية رأس المال بمقدار (8%)، ان وضع نسبة كفاية رأس المال تفوق نسبة بازل يعود الى التحوط للمخاطر المرتفعة في الاقتصاد العراقي والذي يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح. الا اننا نجد ان المصارف المبحوثة اعتمد على احتساب كفاية رأس المال بأخذ مخاطر الائتمان فقط وفق النموذج المعد من قبل المركزي العراقي وتجاهلت مخاطر السوق والتي نعد من المخاطر المهمة في العمل المصرفي.

1- مصرف الرشيد

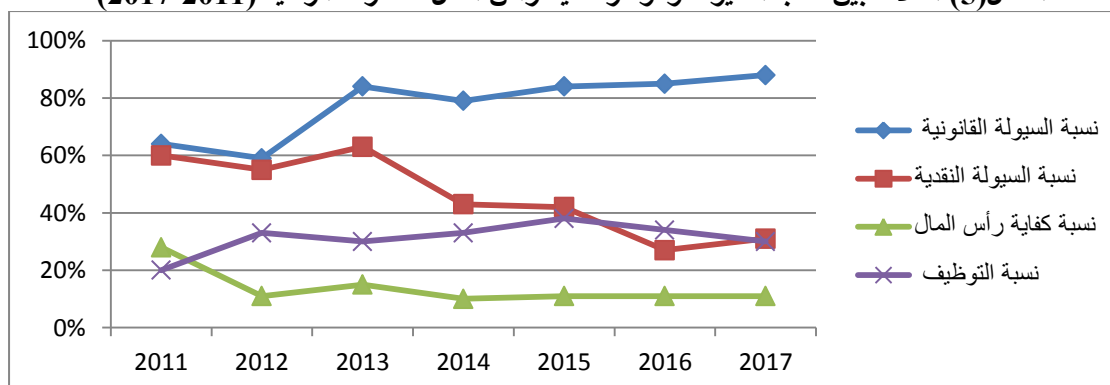
الجدول (4-2) العلاقة بين نسب السيولة ومؤشر كفاية رأس المال لمصرف الرشيد (2011-2017)

السنة	السيولة النقدية	السيولة القانونية	نسبة التوظيف	كفاية رأس المال
2011	%60	%64	%20	%28
2012	%55	%59	%33	%11
2013	%63	%84	%30	%15
2014	%43	%79	%33	%10
2015	%42	%84	%38	%11
2016	%27	%85	%34	%11
2017	%31	%88	%30	%11

المصدر:- من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة والنشرات الاحصائية السنوي للبنك المركزي العراقي.

نلاحظ من خلال الجدول (4-2) اعلاه اولاً ان كفاية رأس المال لمصرف الرشيد اخذت اتجاه تنازلي، اذ بلغت عام 2011 (%28) لتتخف خلال عام 2012 لتبلغ (%11) كذلك الحال خلال السنوات التالية لتتراوح بين (%10) و (%11) وهي نسبة منخفضة وقل من النسبة المعيارية (%12) والمحددة من قبل البنك المركزي العراقي، ثانياً العلاقة بين مؤشرات السيولة وكفاية رأس المال والذي يمكن من خلاله ملاحظة العلاقة الطردية بين نسبة السيولة النقدية والقانونية ومؤشر كفاية رأس المال والعلاقة العكسية مع مؤشر نسبة التوظيف، وهذا يدل على ان السيولة النقدية التي يحتفظ بها مصرف الرشيد هي التي تمتلك القدرة في التأثير على مؤشر كفاية رأس المال وبشكل رئيس كونها تمثل الجزء الاكبر من مقدار سيولة المصرف القانونية، اما التأثير الاخر فيتمثل بمستوى المخاطر جراء العمليات الانتمائية والاستثمارية، كون مصرف الرشيد اكثر حضوراً على مستوى هذه العمليات مقارنة بمصرفي المنصور والشرق الاوسط، وهذا بالتاكيد يعود الى الفرق بالإمكانيات، وكذلك السياسات المتبعة من قبل مصرف الرشيد والتي يمكن وصفها بأنها اكثر جراءة مقارنة مع المصارف الاخرى انفه الذكر، فخلال عام 2011 سجلت السيولة النقدية ما نسبة (%60) والتي اثرت بصورة طردية على مؤشر كفاية رأس المال والذي سجل بالمقابل (%28) والذي مثل اعلى نسبة للمؤشر خلال الفترة، في حين سجلت نسبتي السيولة القانونية والتوظيف (%64)، (%20) على التوالي، حيث مثلت نسبة التوظيف ادنى نسبة خلال الفترة، كذلك الحال في عام 2013 والذي سجلت فيه السيولة النقدية نسبة مقدارها (%63) والتي تقابلها لنفس السنة ثاني اعلى نسبة لمؤشر الكفاية والذي بلغ (%15) فيما سجلت نسبتي السيولة القانونية والتوظيف ما مقداره (%84)، (%30) على التوالي، حيث مثلت نسبة التوظيف ثاني ادنى نسبة خلال الفترة، لذلك نجد ان ارتفاع في نسبة السيولة النقدية لدى مصرف الرشيد يقابلها زيادة في مؤشر كفاية رأس المال ولكن عند حد معين، وذلك بسبب تأثير زيادة نسبة السيولة القانونية والتي تضم استثمارات في اصول تمتلك درجه عالية من السيولة والتي تؤثر بشكل ايجابي على مؤشر الكفاية لتحد من التأثير السلبي لانتخفاض السيولة النقدية وتأثيره على مؤشر كفاية رأس المال وخصوصاً في السنوات الاخيرة من عام 2015 الى عام 2017، ويمكن ايضاح ذلك من خلال الشكل البياني (5) الاتي.

الشكل (5) العلاقة بين نسب السيولة ومؤشر كفاية رأس المال لمصرف الرشيد (2011-2017)



المصدر:- من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجداول (4-2)

2- مصرف المنصور

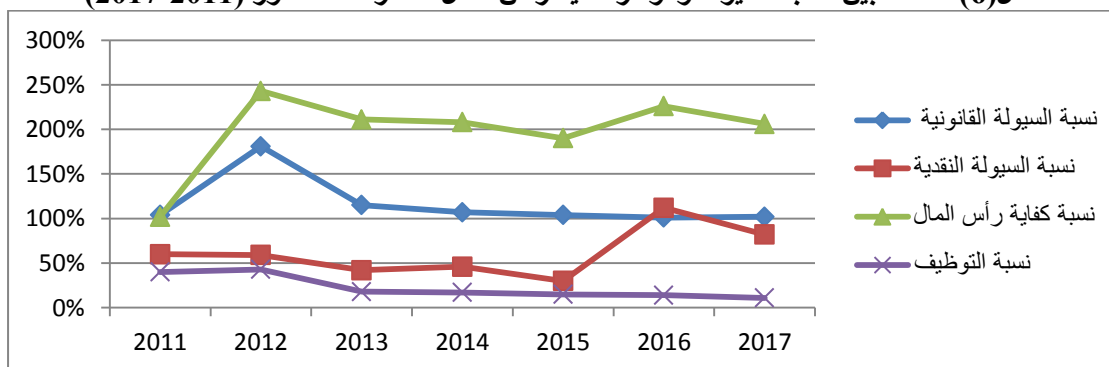
الجدول (5-2) العلاقة بين نسب السيولة ومؤشر كفاية رأس المال لمصرف المنصور (2011-2017)

السنة	السيولة النقدية	السيولة القانونية	نسبة التوظيف	كفاية رأس المال
2011	%60	%104	%40	%102
2012	%59	%181	%43	%243
2013	%42	%115	%18	%211
2014	%46	%107	%17	%208
2015	%30	%104	%15	%190
2016	%112	%101	%14	%226
2017	%82	%102	%11	%206

المصدر:- من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة والنشرات الاحصائية السنوي للبنك المركزي العراقي.

يوضح الجدول (5-2) الاتي اولاً ان كفاية رأس المال لمصرف المنصور مرتفعة وبشكل كبير جداً، حيث بلغت عام 2011 (%102)، لترتفع خلال عام 2012 لتبلغ (%243) والتي مثلت اعلى نسبة للمؤشر خلال الفترة، كذلك الحال خلال السنوات التالية لتتراوح بين الارتفاع والانخفاض ولكن بقيت النسبة مرتفعة واكبر من النسبة المعيارية (%12) والمحددة من قبل البنك المركزي العراقي وبشكل مبالغ به جداً، العلاقة بين مؤشرات السيولة وكفاية رأس المال لمصرف المنصور والذي يؤثر على ان السيولة النقدية والقانونية التي يحتفظ بها المصرف هي التي تمتلك القدرة في التأثير على مؤشر كفاية رأس المال وبشكل كبير جداً للسيولة النقدية، اما التأثير الاخر فيتمثل بمستوى المخاطر جراء العمليات الائتمانية والاستثمارية والذي هو ضعيف التأثير، فخلال عام 2012 سجلت السيولة النقدية ما نسبة (%59)، والتي اثرت بصوره طريده على مؤشر كفاية رأس المال والذي سجل بالمقابل (%243) والذي مثل اعلى نسبة للمؤشر خلال الفترة، وكذلك سجلت بالمقابل السيولة القانونية نسبة بلغت (%181) والتي مثلت اعلى نسبة خلال الفترة، والتي اثرت على مؤشر الكفاية بصورة اكبر، فيما سجلت نسبة التوظيف (%43) والتي مثلت اعلى نسبة للتوظيف خلال الفترة، اما عام 2016 والذي سجلت فيه السيولة النقدية ما نسبة (%112) والتي تمثل اعلى نسبة للسيولة النقدية خلال الفترة، والتي اثرت بصوره طريده على مؤشر كفاية رأس المال والذي سجل بالمقابل (%226) والذي مثل ثاني اعلى نسبة للمؤشر خلال الفترة، وكذلك سجلت بالمقابل السيولة القانونية نسبة بلغت (%116) والتي مثلت ادنى نسبة خلال الفترة، والذي عوض عنها مؤشر السيولة النقدية في التأثير على مؤشر الكفاية، فيما سجلت نسبة التوظيف (%14) والتي مثلت ثاني ادنى نسبة للتوظيف خلال الفترة، لذلك نجد ان انخفاض في نسبة السيولة النقدية لدى مصرف المنصور يقابلها انخفاض في مؤشر كفاية رأس المال في حال افتراض ثبات نسبة السيولة القانونية، ولكن بسبب تأثير زيادة نسبة السيولة القانونية والتي تضم استثمارات في اصول تمتلك درجه عالية من السيولة كحوالات الخزينة العامة وعملة الدولار والتي تؤثر بشكل ايجابي على مؤشر الكفاية لتحذ من التأثير السلبي لانخفاض السيولة النقدية وتأثيره على مؤشر كفاية رأس المال، ويمكن ايضاح ذلك من خلال الشكل البياني (6) الاتي.

الشكل (6) العلاقة بين نسب السيولة ومؤشر كفاية رأس المال لمصرف المنصور (2011-2017)



المصدر:- من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجداول (5-2)

3- مصرف الشرق الاوسط

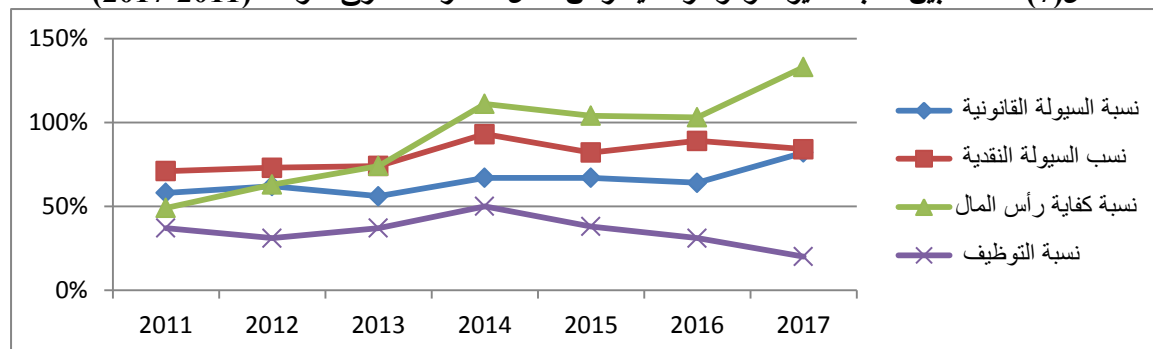
الجدول (2-6) العلاقة بين نسب السيولة ومؤشر كفاية رأس المال لمصرف الشرق الاوسط (2011-2017)

السنة	السيولة النقدية	السيولة القانونية	نسبة التوظيف	كفاية رأس المال
2011	71%	58%	37%	49%
2012	73%	62%	31%	63%
2013	74%	56%	37%	74%
2014	93%	67%	50%	111%
2015	82%	67%	38%	104%
2016	89%	64%	31%	103%
2017	84%	82%	20%	133%

المصدر:- من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة والنشرات الاحصائية السنوي للبنك المركزي العراقي.

يوضح الجدول (2-6) اعلاه اولاً ان كفاية رأس المال لمصرف الشرق الاوسط مرتفعة وبشكل كبير جداً، حيث بلغت عام 2011 (49%) والتي تمثل ادنى نسبة للمؤشر خلال الفترة، فيما بلغت خلال عام 2017 (133%) والتي مثلت اعلى نسبة للمؤشر خلال الفترة، كذلك الحال خلال السنوات التالية لتتراوح بين الارتفاع والانخفاض ولكن بقيت النسبة مرتفعة واكبر من النسبة المعيارية (12%) والمحددة من قبل البنك المركزي العراقي وبشكل مبالغ به جداً، العلاقة بين مؤشرات السيولة وكفاية رأس المال لمصرف الشرق الاوسط والذي يوضح على ان السيولة النقدية تمتلك القدرة في التأثير على مؤشر كفاية رأس المال وبشكل كبير، بالإضافة لمؤشر السيولة القانونية، اما التأثير الاخر فيتمثل بمستوى المخاطر جراء العمليات الائتمانية والاستثمارية والذي هو ضعيف التأثير لضعف الاستثمار والائتمان لدى المصرف، فخلال عام 2014 سجلت السيولة النقدية ما نسبة (93%) ، والتي اثرت بصوره طردية على مؤشر كفاية رأس المال والذي سجل بالمقابل (111%) والذي مثل ثاني اعلى نسبة للمؤشر خلال الفترة، وكذلك سجلت بالمقابل السيولة القانونية نسبة بلغت (67%) والذي مثل ثاني اعلى نسبة للمؤشر خلال الفترة ايضاً، فيما سجلت نسبة التوظيف (50%) والتي مثلت اعلى نسبة للتوظيف خلال الفترة بفعل انخفاض حجم الودائع بشكل كبير خلال العام، اما عام 2017 والذي سجلت فيه السيولة النقدية ما نسبة (84%)، والتي اثرت بصوره طردية على مؤشر كفاية رأس المال والذي سجل بالمقابل (133%) والذي مثل اعلى نسبة للمؤشر خلال الفترة، والذي سجلت بالمقابل السيولة القانونية نسبة بلغت (82%) والتي مثلت اعلى نسبة خلال الفترة، والتي عوضت عن مؤشر السيولة النقدية في التأثير على مؤشر الكفاية، فيما سجلت نسبة التوظيف (30%) والتي مثلت ادنى نسبة للتوظيف خلال الفترة، لذلك نجد ان ارتفاع في نسبة السيولة النقدية لدى مصرف الشرق الاوسط يقابلها زيادة في مؤشر كفاية رأس المال في حال افتراض ثبات نسبة السيولة القانونية، ولكن بسبب تأثير تغيرات نسبة السيولة القانونية والتي تؤثر على مؤشر الكفاية لتحديد من تأثير تغيرات السيولة النقدية وتأثيره على مؤشر كفاية رأس المال، ويمكن ايضاح ذلك من خلال الرسم البياني (7) الاتي.

الشكل (7) العلاقة بين نسب السيولة ومؤشر كفاية رأس المال لمصرف الشرق الاوسط (2011-2017)



المصدر:- من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجداول (6-2)

الاستنتاجات

- 1- تم اثبات صحة فرضية الدراسة بأن المصارف التجارية الحكومية والخاصة تحتفظ بنسب سيولة كبيرة على حساب الاصول الاخرى لدى المصارف، وهذا بطبيعة الحال يعني تراكم الاموال السائلة غير المدرة للدخل لديها مما اثر وبشكل سلبي على ملاءتها المالية.
- 2- ان مفهوم السيولة المصرفية لدى المصارف التجارية العراقية مفهوم مشوه يركز على بعد واحد وهو مدى توفر النقد الحاضر لتلبية طلبات المودعين للسحب، متجاهلة بذلك الابعاد الاخرى لمفهوم السيولة المصرفية وبالأخص البعد الاقتصادي وكلفة الفرصة البديلة، والبعد الزمني اي من المهم ان تكون السيولة عند الحاجة وليس الاحتفاظ بالنقد وبكميات كبيرة، لذلك وجدنا ان الجزء الاكبر من اجمالي الاصول لدى المصارف التجارية كانت النقد.
- 3- أن المصارف التجارية الحكومية والخاصة تعاني من محدودية النشاط الائتماني والاستثماري، مما سبب في ارتفاع نسب السيولة النقدية والاصول السائلة على حساب الاصول الاخرى لدى المصارف، وتكونت لديها ملاءة مالية وهمية غير حقيقية (phantom solvency) وهذا بالنتيجة يعكس تخوف هذه المصارف من توظيف سيولتها في مجالات استثمارية وائتمانية مختلفة تتضمن نوع من المخاطرة.
- 4- المشكلة الاساسية التي تعاني منها المصارف التجارية العراقية ان اي زيادة تحصل عليها هذا المصارف من مصادر التمويل يتم توجيه الجزء الاكبر من هذه الزيادة في بند النقود مما يعني تركيز الاصول على هذا البند يشوه الميزانية العمومية ويعطي صورة مغالطة عن وضع المصرف الحقيقي ووضع مركزه المالي.
- 5- اظهرت نتائج التحليل المالي باستخدام النسب المالية ان المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة تحتفظ بنسب سيولة نقدية عالية تفوق النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي (30%) والتي تدل على عطالة في التوظيف، اما فيما يخص نسبة السيولة القانونية فان المصارف التجارية العراقية تحتفظ بنسب سيولة قانونية عالية جداً تدل على ميل هذه المصارف نحو الاصول شديدة السيولة وعزفها عن منح الائتمان. هذا ونتيجة ارتفاع نسبتي السيولة النقدية والقانونية فان نسب التوظيف ستكون مخفضة جداً.
- 6- اظهرت نتائج التحليل المالي باستخدام النسب المالية ان المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة بلغت لديها نسبة مؤشر كفاية رأس المال نسب مبالغ بها جداً، حيث بلغت النسبة لدى مصرفي المنصور والشرق الاوسط اضعاف النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي (12%)، واذا دل على شيء يدل على تعطل مصادر تمويل هذه المصارف مهما بلغ حجمها اولاً، ثانياً تركيز هذه المصارف على رأسمالها في عملياتها المصرفية المختلفة، اما مصرف الرشيد فان مؤشر كفاية رأس المال للمصرف منخفضه ودون النسبة المعيارية وهذا يعود بالاساس الى صغر رأسمال مصرف الرشيد والذي لا يتناسب وحجم الاصول لدى المصرف.

التوصيات

- 1- يجب من ادارت المصارف التجارية العراقية الاهتمام بالبعد الاقتصادي للسيولة المصرفية ومقدار الكلف الضمنية التي يتحملها المصرف جراء التخطيط لسيولتها، فبالتالي فإن المصارف هي مؤسسات ربحية لذلك يجب ان تدار بطريقة اقتصادية وان يكون هنالك تخطيط اقتصادي لكل خطوة في عمل هذه المصارف.
- 2- يجب على المصارف التركيز على هدف تحقيق الربحية كهدف نهائي مع تحقيق توازن بين الاهداف الاستراتيجية للمصرف (الربحية، السيولة، الامان) فتحقيق الارباح يعتبر خط الدفاع الاول لتحقيق ملاءة مالية حقيقية وتعزيز كفاية رأس المال.
- 3- ضرورة إنشاء نظام تقييم داخلي لأداره السيولة بشكل عام، ومخاطرها بشكل خاص، والعمل على مراعاة توزيع الاصول التي يحتفظ بها المصرف بين مختلف البنود بهدف التقليل من المخاطر، وليس تركزها على نوع معين من الاصول والتي هي في الغالب النقد السائل، مما يؤدي الى ضياع فرص تحقيق ربحية ممكنة.
- 4- ضرورة قيام ادارات مصرفي المنصور والشرق الاوسط بأعاده النظر بأرقام مؤشر كفاية رأس المال ومحاولة القيام باستثمار السيولة النقدية الفائضة لديها في اصول ذات طبيعة سائلة واخرى اقل سيولة ومحاولة تحقيق مؤشر معقول لكفاية رأس المال وليس هذه الارقام الفلكية، اما فيما يخص مصرف الرشيد فيتطلب منه القيام بتعزيز رأس ماله الاساسي فهو احد الاسباب الرئيسية لتدنى مؤشر كفاية رأس المال لديه.
- 5- يتطلب من المصارف تطوير نموذج العمل الخاص بها والابتعاد قدر الامكان على نموذج العمل المصرفي التقليدي، وممارسة الانشطة المصرفية الحديثة والذي من شأنه ان يخلق مجالات استثمارية للسيولة النقدية ويعزز من القدرة التنافسية للمصارف.
- 6- يتطلب من البنك المركزي العراقي حث المصارف على الاندماج وتكوين اندماجات مصرفية كبيرة قادره على المنافسة وتدخل السوق المصرفي بقوة، وخلق نوع من سوق المنافسة الذي يكون فيه البقاء للأكفاء في عملية الحصول على مصادر التمويل وتوظيفها بطريقة تخدم تحقيق اهداف المصرف.

المصادر والمراجع (References)

First: Arab Sources:

A-Books:

- 1- Abu Shawer, Munir Ismail, Assistant, Amjad Abdul Mahdi, Money and Banks, Arab Library for Publishing and Distribution Library, Amman - Jordan, 2011.
- 2- Abdel Hamid, Abdel Muttalib, Comprehensive Banks Operations and Management, University House for Printing, Publishing and Distribution, Alexandria, Egypt, 2008.
- 3- Abuhamad, Reza Sahib and Kaddouri, Faiq Meshal, Banking Administration, Faculty of Administration and Economics, Mosul University, 2005..
- 4- Al-Ansari, Osama Abdel-Khalek, Commercial and Islamic Banks Department, Arabic Books for Publishing and Distribution, Cairo, Egypt, 1994.
- 5- Al-barzanji, Ahmed Mohammed Fahmi Said, entrance in the management of banks and banking operations, Baghdad, 2018
- 6- Al-Budeiri, Hassan Jamil. Banks, Accounting and Administrative Entry, Al-Warraq for Publishing and Distribution, 2013.
- 7- Al-Dulaimi, Awad Fadhil Ismail, Money and Banking, Ministry of Higher Education and Scientific Research / University of Baghdad, 1990.
- 8- Al-Husseini, Falah Hassan Aday, Al-Douri, Moayad Abdul Rahman Abdullah. Management of banks. Wael Publishing House, 4th Edition 2008..

- 9- Al-Shammari, Sadiq Rashid. Management of Banking Operations Introduction and Applications, Amman, Dar Al Yazouri Scientific Publishing and Distribution, Arabic Edition, 2014.
- 10- Al-Shammari, Sadiq Rashid. Management of Reality Banks and Practical Applications, Baghdad, Third Edition, 2012.
- 11- Dawood, Ali Saad Mohamed, Banks and Investment Portfolio - Decision Support Portal, University Education House, Egypt - Alexandria, 2012.
- 12- Fahd, Nasr Hamoud Muznan, the impact of economic policies on the performance of commercial banks, the first edition, Dar Safaa for publication and distribution, Amman - Jordan, 2009.
- 13- Haddad, Akram, Hathlol, famous. Money and Banks: An Analytical and Theoretical Approach, Wael Publishing House, Second Edition, 2008.
- 14- Hindi, Munir Ibrahim, "Commercial Banks Management: The Approach to Decision Making", Third Edition, Modern Arab Bureau, 2010.
- 15- Ramadan, Ziad, Banking Administration, Dar Safaa Publishing and Distribution, 6th Edition, Amman - Jordan, 1997.
- 16- sayadali. Ali, Abdul Moneim and Al-Essa, Nizar Saad Eddin, "Money, Banking and Financial Markets", Dar Al-Hamed for Publishing and Distribution, First Edition, Amman - Jordan, 2004
- 17- Shabib, Duraid Kamel. Management of contemporary banks. First Edition, Amman: Dar Al-Masirah for Publishing, Distribution and Printing, 2012.
- 18- Taleb Alaa Farhan, Al-Okaili Sabah Hassan, Banking Pressure Tests, First Edition, Dar Al-Ayyam for Publishing and Distribution, Amman / Jordan, 2019..
- 19- Tawfik, Moheb Khalleh, the critical mobility and contemporary banking - a documented academic and applied study, Dar al-Fikr al-Jama'i, Egypt - Alexandria, 2011.

B- Articles and Periodicals:

- 1- Abu Hamad, Reza Sahib and Al-saag, Mohammed Jabbar, "An analytical study of bank liquidity for a sample of Jordanian commercial banks," Iraqi Journal of Administrative Sciences - College of Management and Economics - University of Karbala, Volume VI - First Issue, 2006.
- 2- Al-musawi, Saadi Ahmed Hamid, the explanatory ability of indicators of liquidity in the analysis of trends and levels of risk analysis analytical study of a sample of Iraqi commercial banks, University of Babylon / Journal of the Faculty of Administration and Economics, 2015.

C- Annual Reports and Bulletins

- 1- Al Rasheed Bank Annual Financial Reports (2011-2017)
- 2- Middle East Bank Annual Reports (2011-2017)
- 3- Al Mansour Bank Annual Financial Reports (2011-2017)
- 4- Annual Statistical Bulletins of the Central Bank of Iraq 2011-2017. General Directorate of Statistics and Research - Central Bank of Iraq.

- 5- Annual Statistical Bulletins of the Central Bank of Iraq 2011-2017. General Directorate of Statistics and Research - Central Bank of Iraq.
- 6- Annual Economic Reports of the Central Bank of Iraq 2011-2017, General Directorate of Statistics and Research - Central Bank of Iraq.
- 7- Annual reports of financial stability in Iraq, 2011-2017, Directorate General of Statistics and Research - Central Bank of Iraq.

Second: Foreign Sources:

A- Books :

- 1- Adalsteinsson ,Gudni . The Liquidity Risk Management Guide From Policy to Pitfalls , First published , United Kingdom , John Wiley &
- 2- Ball Laurence M., Money, Banking, and Financial Markets, second Ed, Johns Hopkins University, Worth Publishers,2011.
- 3- Casu ,Barbara , Girardone , Claudia , Molyneux , Philip , Introduction to Banking ,Second edition , United Kingdom , Pearson Education Limited 2015 .
- 4- Cecchetti, Stephen G.& Schoenholtz, Kermit L., Money, Banking, and Financial Markets, Fourth Edition, McGraw-Hill Education, New York, 2015.
- 5- De Lucia, Rd & Peters, John, Commercial Bank Management, 4th Ed, LBC Information Services, 1998.
- 6- Duttweiler Rudolf , Managing Liquidity in Banks A Top Down Approach , John Wiley & Sons Ltd , United Kingdom , 2009.
- 7- Gitman, Lawrence J. & Zutter, Chad J. , Principles of Managerial Finance Thirteenth Edition , Prentice Hall ,2012 .
- 8- Hempel George H. & Simonson Donald G., Bank Management: Text & Cases, 5th Ed., New York: John Wiley & Sons, Ice , 1999.
- 9- Howells , Peter , Bain , Keith . " Financial Markets and Institutions " 5th ed , England ,prentice Hall , 2007
- 10- Mishkin Fredric S., Serletis, Apostolos, The Economics of Money Banking and Financial Markets , Fourth Canadian edition, Pearson Canada Inc., 2011.
- 11- Mishkin, Frederic S., The Economics of Money Banking and Financial Markets, Vice President, Business Publishing, Eleventh Edition Global Edition, 2016.
- 12- Mishkin Frederic S., Eakins Stanley G., Financial Markets and Institutions, seven Edition, Prentice Hall, United States of America, 2012.
- 13- Mishkin Frederic S., Matthews Kent., Giuliadori Massimo, The Economics of Money, Banking, and Financial Markets, European Edition, Pearson Education Limited, 2013.
- 14- O'Brien, R. Glenn& Hubbard, Anthony Patrick, Money, Banking, and the Financial System, Pearson Education, Inc., Prentice Hall, 2012
- 15- Saunders, Anthony & Cornett Marcia Millon, Financial Institutions Management a risk Management approach, 8th Ed ,McGraw-Hill Education , New York ,2014.

B- Thesis

1-Muthoni, Mburu Ruth, The Effect of liquidity and solvency on the Profitability of Commercial banks in Kenya, Master Thesis, University of Nairobi, 2015.

C- Reports :

1- Basel Committee For Banking Supervision, Liquidity Risk: Management and Supervisory Challenges, 2008.

2- Basel Committee For Banking Supervision, International banking and financial market developments, 2013.

3- Cornford, Andrew, The Basel Committee's Proposals for Revised Capital Standards: Rationale, Design and Possible Incidence. United nations conference on trade and development, may 2000.

Banking liquidity and the possibility of invested it in enhancing the solvency For a number of commercial banks in Iraq

Prof.Dr.Manahel Mustafa
AbdulHameed
University of Baghdad
College of
Administration And Economic
Manahelalomary@gmail.com

Hassan abd Nazzal
Al-Rasheed Bank/ general
management
Hasan.nazzal.7@gmail.com

Published :27/11/2019

Accepted 2/2/2020

Received :April / 2020



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International \(CC BY-NC 4.0\)](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

Abstract

The primary function of commercial banks is the process of converting liquid liabilities such as deposits to illiquid assets, (also known as a loans), liquid assets, (aka cash and cash equivalent) in a balanced manner between liquid and illiquid assets, that guaranteed the preservation of the rights of depositors and the bank, and not by converting liquid liabilities into liquid assets in a very large percentage. This comes from its role as depository and intermediary institutions between supply and demand, therefore, we find that the high indicators of bank liquidity and solvency may reflect a misleading picture of the status of commercial banks, to some extent in terms of the strength of their balance sheets and their adherence to the instructions and standards of the Central Bank. Are these indicators result from optimal policies of these banks, are they confused policies, or are they as a result of the situation of the prevailing local economy. Thus, bank's liquidity is deemed as the backbone of the bank's work, in fact, bank's work depends on it, since it Reflected the status of solvency, sustainability and continuity, Consequently, this importance led us to choose the subject of the study.

For the purpose of identifying this problem and try to find solutions for it, this study aimed to identify the possibility of investing banking liquidity in order to enhance the solvency of commercial banks. This study was conducted on a sample of Iraqi commercial banks, included three banks, of which two private banks and a government bank, and for the period from 2011 to 2017, in order to identify the nature of investment and credit policies of these banks and analyze their strengths and weaknesses, as well as their roles in enhancing their solvency .The study relies on the combination of inductive and deductive approaches. In addition, the study depends on descriptive analytical approach in analyzing the taken data and information of the governmental and private banks from the official bodies, Central Bank of Iraq and the Iraqi Stock Exchange. At the end of the study, the researcher has reached a number of conclusions, and this includes that the public and privet commercial banks suffer from limited credit and investment activity, which caused a high liquidity and liquid assets at the expense of other assets at banks, Naturally, this means accumulation of non-income liquid funds which significant have an impact on its solvency, and formed a "phantom financial solvency" , This result reflects the fear of these banks to Employ their liquidity in fields of investment and credit, Involves some type of risk.

Keywords: banking liquidity, solvency